

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرِيهِمْ
آيَاتِهِ وَيُخَوِّدُهُمْ
وَالَّذِي يَهْدِي
مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرِيهِمْ
آيَاتِهِ وَيُخَوِّدُهُمْ
وَالَّذِي يَهْدِي
مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ



" اللهم انفعنا بما علمتنا

و علمنا ما ينفعنا وزدنا علما"

" اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

وإذا اعطيتنا تواضعا فلا تأخذ إعتزازنا بكرامتنا"

" اللهم تقبل دعاءنا"



تشكر و عرفان

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا ومعلمنا الفاضل

أوصالح عبد الحليم

على ما تفضل به من ثمين وقته وموفور علمه وعلى سعة صدره

وتحملة إذ لم يدخر وقتا ولا جهدا في تقويم هذا العمل وتصحيح مساره

فله منا خالص الدعاء أن يجزيه الله عنا خير جزاء وان يمتعته بالصحة

والعافية.

والى الأساتذة الكرام بالمركز الجامعي -ميلة-

خولة

أحلام

فيرون





**** ❁ ****

اهدي قطاف وثمره عملي هذا

إلى انبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود، الصابرة

دوما على صعب الحياة لتخلق لنا من عناءها الوشاح الأمان

التي جعل الله الفردوس تحت قدميها

التي لم تتوانى لحظة للدعاء لي

إلى أمي الحبية الغالية أدامها الله تاجا فوق راسي

إلى من صمد في وجه الزمان مرفأ الحب والحنان

من شجع وسار معي خطوات النجاح الذي كد وتحمل المتاعب من اجلنا

إلى أبي الغالي أطال الله عمره

إلى أخي الغالي بلال وزوجته أحلام

وأخواتي الغاليات و داد ، منى، و نيام، فاطمة

إلى كل الأهل والأصدقاء والى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

و إلى الصديقتين الغاليتين أحلام و فيروز

خولة



الحمد لله الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع

والذي اهديه إلى:

من قال فيهما الله عز وجل

.....
"

أمي وأبي حفظهما الله وقدرني على رد جميلهما إلى من أتقاسم معهم

أجواء المحبة الأسرية إخواني

ناصر، وليد، أكرم، محمد

وإلى زوجة أخي مروة

وأختي العزيزة وهيبة

والى أعز صديقتين أحلام و خولة

فيروز

الهدايا

اهدي ثمرة جهدي هذا :

إلي الوالدين الكريمين راجية من الله عز وجل

أن يطيل في عمرهما

ويغفر لهما ويرحمهما ويرزقهما العافية كما ربياني

سعيًا من أجل نجاحي

وسعادتي في الحياة إلي أمي الحبيبة

الغالية أدامها الله تاجًا فوق راسي

إلي أحب الناس إلي قلبي أخي وأخواتي كل باسمه

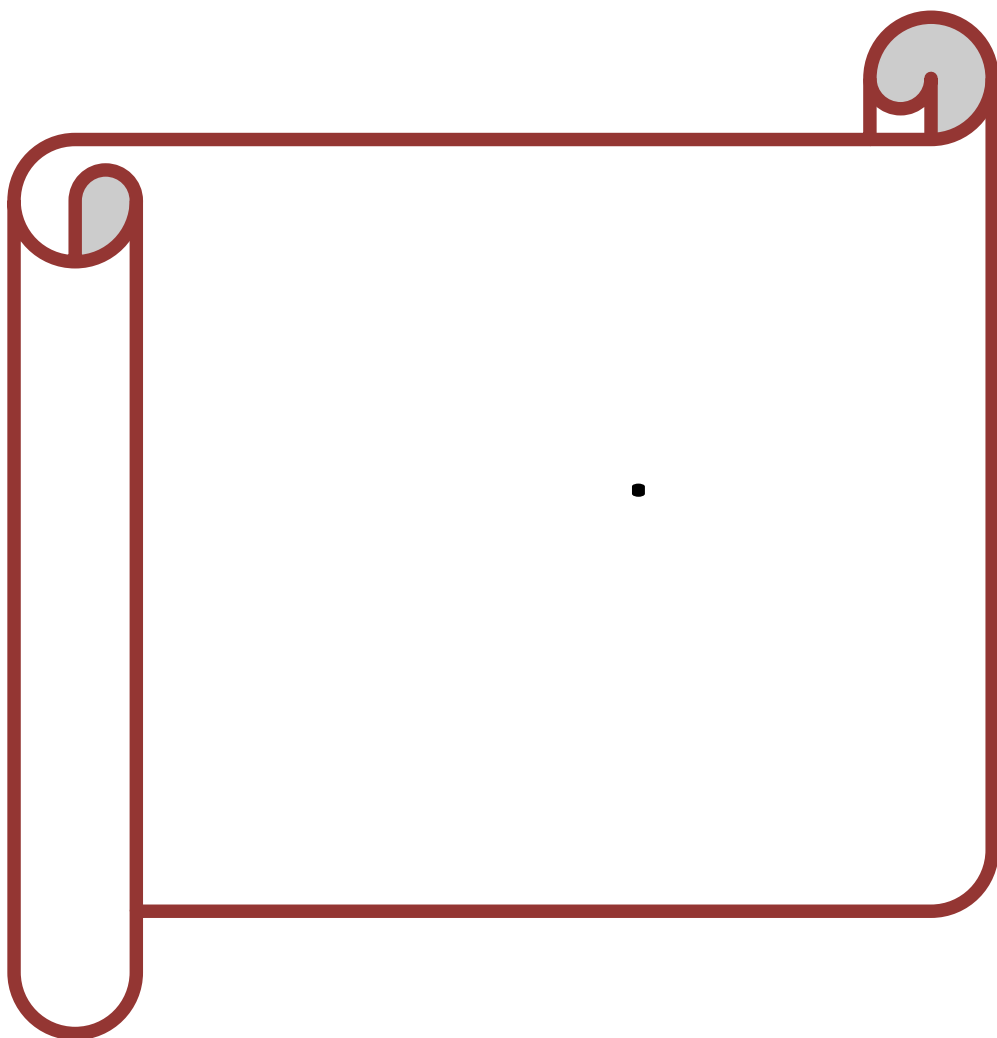
: عماد إيمان ريان

إلي أغلي صديقتين : خولة وفيروز

إلي كل من يحمل لقب اوسكورت

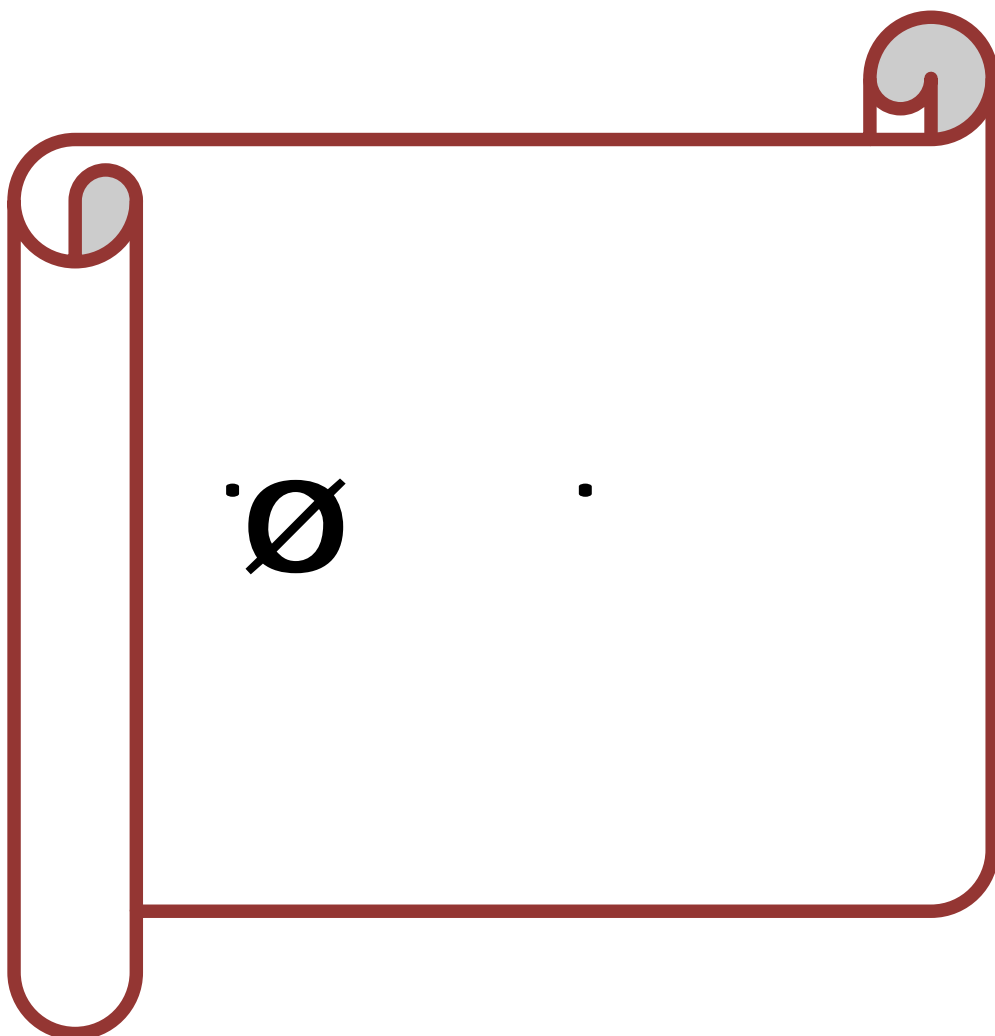
إلي كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلبي

أحلام



I.	
II.	
III.	
IV.	
V.	∅
VI.	∅
∅ ∅	
2	
3	∅ ∅
3	∅
4	
6	∅ ∅
8	
8	∅
9	
11	
13	∅
13	∅ ∅
17	∅
20	∅
26	∅
∅ ∅	
28	
29	∅
29	∅
30	∅
32	

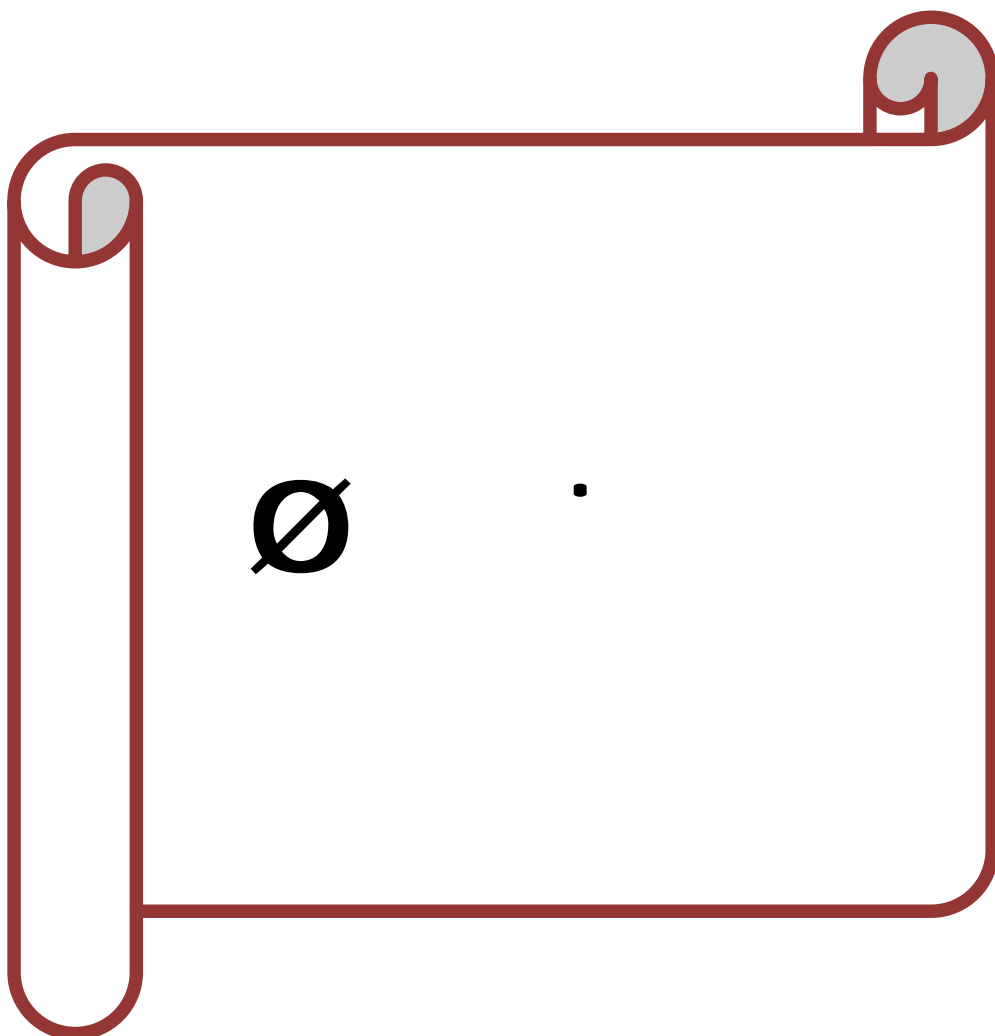
34	∅
34	.∅
36	.
37	.
39	.
39	.∅
41	.
45	á
∅	
47	
48	.∅
48	.∅
48	.
50	.
52	.
52	.∅
52	.
54	.
56	.
56	.∅
62	.
54	.
66	∅
68	.
	.



Ø

Ø

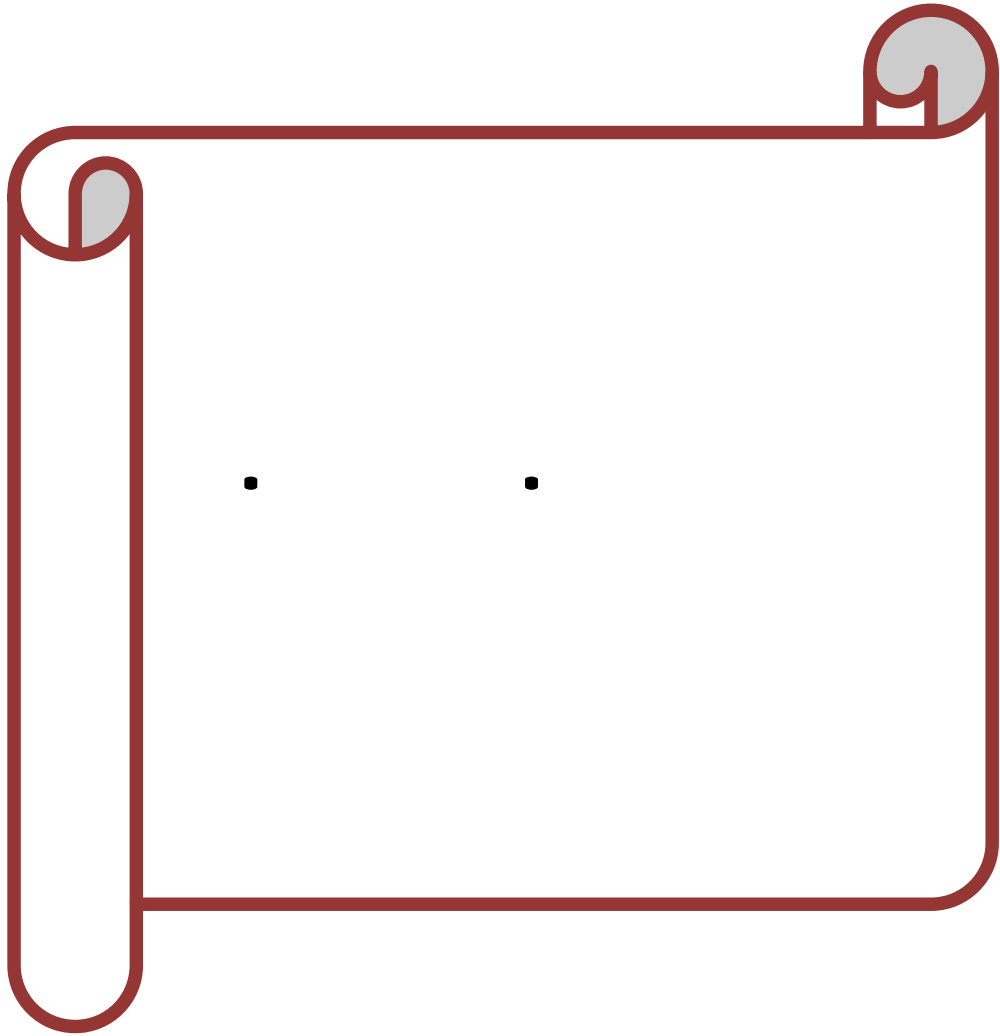
	Ø	Ø
15		1
20	Ø	2
23	1	3
30		4
40	Ø	5
42		6
43	Ø	7
58	Ø	8
59		9
61	Ø	10



Ø .

Ø .

.	Ø .	Ø
12	1
35	. .	2
58 Ø .	3
60	4
61	5



١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٣

٤٤

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

٤٩

٥٠

٥١

٥٢

٥٣

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٦

٦٧

٦٨

٦٩

٧٠

٧١

٧٢

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٢

٨٣

٨٤

٨٥

٨٦

٨٧

٨٨

٨٩

٩٠

٩١

٩٢

٩٣

٩٤

٩٥

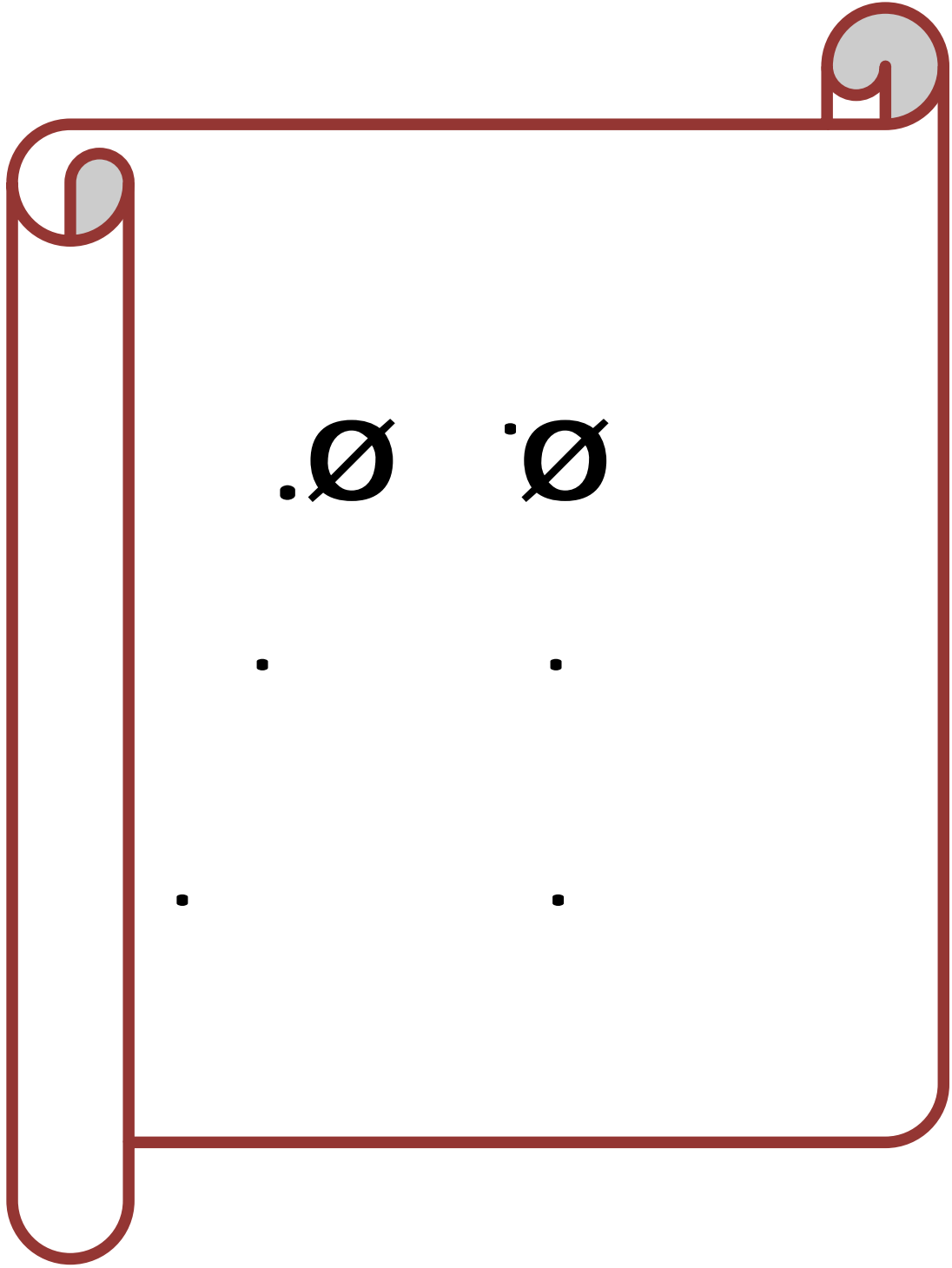
٩٦

٩٧

٩٨

٩٩

١٠٠



Ø

Ø

.

.

.

.

تمهيد:

إن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي دولة يعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي بالأخص الأجهزة المصرفية حيث أصبحت الصناعة المصرفية تركز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك على ضوء ما شاهده الصناعة المصرفية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية والعالمية و التطور السريع للتقدم التكنولوجي ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية وذلك من أجل المحافظة على قوة وسلامة الجهاز المصرفي لخدمة الاقتصاد الوطني. وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية.

المبحث الأول: عموميات ومفاهيم حول المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: طرق وأساليب إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المبحث الأول. عموميات ومفاهيم حول المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك باختلاف أنواعها لمخاطر عديدة حيث لم يعد يقتصر اهتمامها على استقطاب الأموال فقد بل تحقيق أكبر العوائد من خلال المخاطرة وبالنظر إلى أهميتها في العمل المصرفي لذا من الضروري تناول المخاطر المصرفية بقدر كبير من الإيضاح من خلال استعراض مفاهيم عن المخاطر المصرفية وأسباب زيادتها بالإضافة إلى أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك والعوامل المؤثرة فيها من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول. مفهوم المخاطر المصرفية:

يتميز العمل المصرفي في ضوء طبيعة الأموال التي يحصل عليها من مصادرها المختلفة (الأموال الخاصة، الودائع) وأوجه استخدامها لعدد من المخاطر لذلك يجب التطرق إلى تعريف الخطر والمخاطر المصرفية وأسباب زيادتها.

أولاً. تعريف الخطر:

هو ضرر متوقع الحدوث مبني على احتمالات تتفاوت فيها بينها وهناك عدة تعريفات للخطر نستهل ذكرها على النحو التالي:¹

الخطر هو: "احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير".

كما عرفت لجنة بازل الخطر على أنها: "الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة أو فشل العمليات الداخلية الأفراد والأنظمة وتكون الخسارة بسبب أحداث خارجية تلحق بالضرر بالموجودات الثابتة".²

ثانياً. تعريف المخاطر المصرفية:

نظراً لأن أي نشاط مصرفي لا بد أن ينبثق عن مجموعة من المخاطر وجب تحديد تعريف المخاطر المصرفية على أنها: "التقلب في العائد المستقبلي".³

كما تعرف أيضاً على أنها: "وجود فرصة تتحرف فيها البنوك عن خطط في أي مرحلة من مراحلها أي الفشل في تحقيق العائد".⁴

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن المخاطرة عنصر مجازفة يؤثر على الربحية المسطر تحقيقها من البنك فهي حالة عدم التأكد من وفاء العميل بالتزاماته في الموعد تجاه البنك المتفق عليه.

¹ بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية (مع الإشارة لحالة الجزائر)، المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، ص: 2.

² طارق جمال، إستراتيجية إدارة المخاطر، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 9.

³ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسية المالية باستخدام التوريق و المشتقات المالية، مكتبة الإسكندرية، مصر،

2009، ص: 5.

⁴ دريد كمال آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 231.

ثالثاً. أسباب زيادة المخاطر المصرفية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العمولة المصرفية إلى العوامل

التالية:¹

1-زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

2-اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.

3-التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

4-تزايد المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضخم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل .

المطلب الثاني. أنواع المخاطر المصرفية:

تعاني البنوك العديد من المخاطر ومن أهمها ما يلي:

1-المخاطر الائتمانية "مخاطر القرض":

تحدد المخاطر الائتمانية من خلال: "الخسارة في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة التدهور للجودة الائتمانية للمقترض".²

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى التي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي:³

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر التي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
-لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك لكن بدرجات متفاوتة كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل.

-يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني(القرض+الفائدة) أو توقيتات السداد.

-لا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخص حكومي أولاً، لأن القروض الممنوحة لمنشأة الدولة تتضمن هي الأخرى المخاطر.

¹ قاسمي آسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك " دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري" رسالة ماجستير، تخصص مالية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص: 23.

² عيد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،2005 ص: 192.

³ حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، مؤسسة الوراق عمان. الأردن، 2000، ص: 210.

2 - مخاطر السيولة :

"تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها"¹. بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه و قد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:²

-ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

-سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

-تحول بعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

3-المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها:"مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية"³.

4-مخاطر أسعار الفائدة:

هي عبارة عن تعرض البنك لموقف مالي نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة و هي مخاطر تنشأ عن عدة مصادر فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني للأجال إعادة التقييم للأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية.⁴

5-مخاطر أسعار الصرف:

"وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من المعاملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض"⁵.

6-مخاطر التضخم:

فهي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل

بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.⁶

¹Sophie brana , michel cazals ,pascal kanffmann, *économie monétaire et financière, 2ème édition, dunod , paris, France,2003,p :114.*

²حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة ، مخاطر، تقنيات ، جامعة جيجل، أيامي 6 و 7 جوان 2005، ص:3.

³ جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004 ، ص:8.

⁴ طارق الله خان، حبيب أحمد ، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بن باكر أحمد البنك الإسلامي للتنمية مكتب الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003 ص:31.

⁵ أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات و تطبيقات)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000 ، ص: 53.

⁶ Sylvie de coussergues, *gestion de la banque*, edition dunod, paris, France, 1992,p :218.

7-المخاطر الإستراتيجية:

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.¹

8-مخاطر التسعير:

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.²

المطلب الثالث.العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

هناك عدة عوامل تؤثر في مخاطر العمل المصرفي نذكرها فيما يلي:³

1-التغيرات التنظيمية والإشرافية:

فرض العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية لتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة كالاتزام بعلاقات معينة بين الأصول والمخاطرة و رأس المال.

2-عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار الفوائد والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على إثر انهيار اتفاقية (bretton woods) إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه التذبذبات أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق، كما أدى الاستقرار والحاجات التي نتجت عنها إلى إبداع البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية، وقد كان إبداعها في هذا المجال وتطويرها في دوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلا على براعة المنظمات المصرفية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.

¹ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص:37.

² مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الانتمائية(تحديدها-قياسها-إدارتها و الحد منها)، المؤتمر الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان،الأردن، يومي 16-18 أبريل 2007، ص: 4.

³ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره ، ص، ص:5،6.

3-المنافسة:

من مزايا المنافسة إجبارها للمتنافسين على تقديم أفضل خدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المنافسين، ولا شك في أن منافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تضيف هوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:

تتزايد حجم هذه الموجودات وتتوعها أضاف مخاطر إلى العمل المصرفي.

5-التطورات التكنولوجية:

من العوامل التي أثرت ايجابيا في التعرف على مخاطر العمل المصرفي وقياسه وإدارته التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كانت نتائجه المباشرة زيادة القدرة على التحكم في المخاطر بطريقة أفضل إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة إلا أن هذه التطورات خلقت الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل: مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

المبحث الثاني. طرق وأساليب إدارة المخاطر المصرفية:

نظرا لتعرض البنوك للعديد من المخاطر البنكية والتي كما سبق وأن أشرنا تؤثر في مردوديتها وقد تؤدي حتى لإفلاسها لهذا وجب القيام بتبني خطط وسياسات إبتكارية من أجل تسيير أعمالها أي إدارة المخاطر المصاحبة لها، من أجل ضمان إستمراريتها لهذا أصبحت إدارة المخاطر أحد اهتماماتها وهذا ما سنتعرض له كشرح مفصل لإدارة المخاطر المصرفية في المطالب التالية:

المطلب الأول. مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

سوف نحاول التطرق في هذا المطلب إلى تعريف إدارة المخاطر المصرفية وأهميتها.

أولا. تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

تم تعريف إدارة المخاطر (Risk Management) بطريقة متنوعة ومن جوانب متعددة، فقد عرفها culp بأنها: "العمليات التي تحدد بواسطتها المنظمات مخاطرها ومن ثم تتخذ أي أفعال مطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر".¹

-إدارة المخاطر هي عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر هذه الوسيلة تتضمن كل من الوقاية من المخاطر المحتملة والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية.²

ثانيا. أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

تتجلى إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:³

1- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال في ظل العولمة وخصوصا في الصناعة المالية والمصرفية.

2- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم على ضوئها تحديد ورسم خطة وسياسة العمل المصرفي.

3- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجيه العمل المصرفي إلكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

4- الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.

5- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

¹ صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع الأردن، عمان، 2013، ص: 41.

² كمبيون أنيتا، تحسين الضبط الداخلي: دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر، شبكة تمويل أصغر، واشنطن، أمريكا، 2000، ص: 6.

³ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 46، 47.

6-المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

المطلب الثاني. طرق و أساليب إدارة المخاطر المصرفية:

يمكن لنا التعرف على إدارة المخاطر وطريقة الرقابة على عملها من خلال التطرق إلى خطوات إدارة المخاطر ومبادئها وإجراءات التي تتبعها.¹
أولاً. خطوات إدارة المخاطر المصرفية:

هناك عدة خطوات تمر بها إدارة المخاطر المصرفية نذكر منها:

أ-تحديد المخاطر "Risk Identification":

من أجل إدارة المخاطر لا بد ابتداء من تحديدها وإن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتطوي عليها عدة مخاطر.

ب-قياس المخاطر "Risk Measurement":

تتمثل في قياس هذه المخاطر حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه مدته و احتمالية الحدوث لهذه المخاطر وإن القياس الصحيح وهو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

ج- ضبط المخاطر "Risk control":

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي ثالث مرحلة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر وهي:

-تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات.

-تقليل المخاطر.

-إلغاء هذه المخاطر offsetting.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبطها وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحيات.

د-مراقبة المخاطر "Risk Monitoring":

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادراً على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

¹ شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور ، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012 ، ص ، ص: 304,303.

ثانياً. مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

تتمثل أهم مبادئ إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:¹

- 1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس إدارة كل بنك إذ يعد المسؤول أمام المساهمين وهو ما يستجوب فهم المخاطر من خلال:
 - أ- تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر .
 - ب- التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال كفاء .
 - ج- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
 - د- القرارات المتعلقة بتحميل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- 2- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر التنفيذيين بالبنك ولهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع إستراتيجيات إدارة المخاطر .
- 3- على مجلس إدارة البنك إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة في قبول وأخذ المخاطر بعقلانية.
- 4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أنشطة البنك.
- 5- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك و خاصة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله.
- 6- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها.

ثالثاً. الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر:

- هناك عدد من الإجراءات التي يمكن لإدارة المصارف أن تقوم بها للحد من الآثار السلبية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف وأهمها ما يلي:²
- 1- الرقابة : ويتمثل ذلك في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
 - 2- التنوع: يقصد به تنوع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر .
 - 3- المشاركة: أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين، الكفالات...إلخ.
 - 4- النقل: توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف آخر .

¹ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص: 23.

² مهند حنا نقولا عيسى، إدارة المخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرياء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 125.

5- قبول الخطر: أي قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون آثار المخاطر السلبية قليلة و كلفة معالجتها عالية.

6- تجنب المخاطر: تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.

المطلب الثالث. العلاقة بين الهندسة المالية و إدارة المخاطر المصرفية:

قبل التطرق إلى معرفة العلاقة بين الهندسة المالية و إدارة المخاطر يجب معرفة الهندسة المالية:¹

أولاً. تعريف الهندسة المالية:

يمكن تعريف الهندسة المالية بأنها: "هي استخدام الأدوات أو الهياكل المالية سوى رأس المال والديون المباشرة، وذلك من أجل إدارة هيكل رأس مال المنشأة والمحفظه مخاطرها".

ثانياً. العلاقة بين إدارة المخاطر و الهندسة المالية:

تعتبر المخاطرة عنصراً مرتبطاً باتخاذ قرار مالي، فمعظم المسائل المرتبطة باتخاذ القرارات المالية والتي تتضمن استثمارات رأس المال المشروع، والتنبؤ بالإفلاس واختبار وإدارة المحفظة المالية والاستثمارية وتقييم مخاطر الدولة، والتخطيط المالي تحليل الاستثمارات والمخاطر المالية المتعلقة بالبيئة الاقتصادية العامة والمتعلقة بالعمليات المالية للمؤسسة أو المنظمة وتؤثر على حصيله القرارات المالية.

ويمكن القول أن العلاقة بين جانبيين تتمثل فيما يلي:

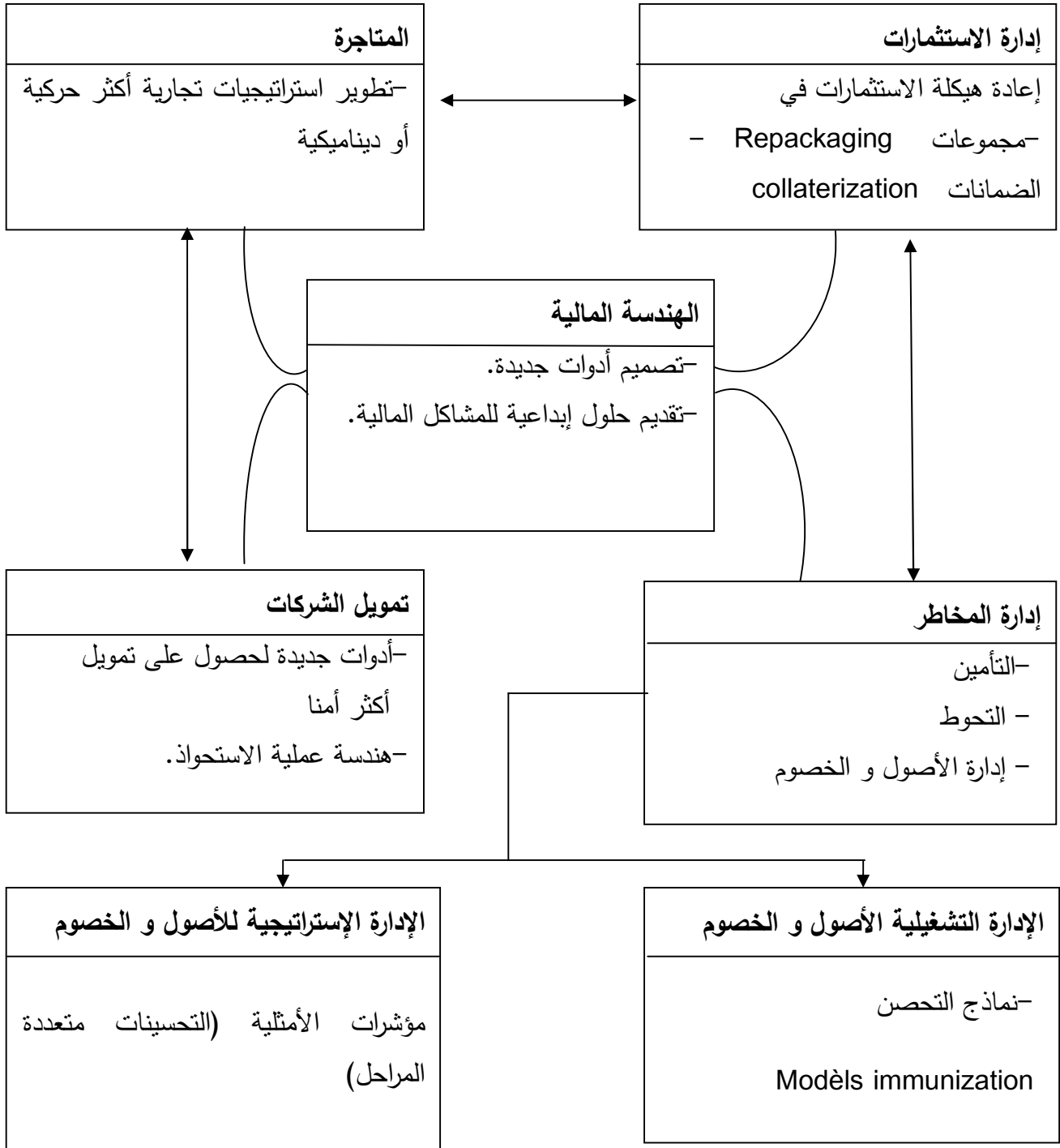
- إن الهندسة المالية مدخل لإدارة المخاطر.

- إن الهندسة المالية تتضمن العديد من المظاهر المختلفة والمتعلقة بإدارة المخاطر المالية، فالهندسة المالية ليست مقيدة بالجانب الخاص بإدارة المخاطر فقط.²

¹Tim koller,marc goedhart,david wessels , (2010), valuation ,masauring and managing the value of companies, Fifth edition, john wiley sons inc,hobok,non jersey,p: 32.

² شابرا، محمد عمر، أحمد حبيب، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، جدة ، السعودية، الطبعة الأولى 2006، ص: 63.

الشكل رقم (1-1) . العلاقة بين الهندسة المالية و إدارة المخاطر:



Source:

zopounidis, Constantine, doumpos, michael,(2000),

Intelligent recision Aiding Systems Based on mutiple criteria.

For financial, engineering kluwer academic rubyhers, Netherland,p:8 .

المبحث الثالث. مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف في ظل العولمة والمتغيرات الدولية الحديثة فمع تزايد المنافسة أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر الناتجة عن نشاط البنك وطرق تسييره وإدارته أو البيئة التي يعمل فيها ولمواجهة والتقليل من هذه المخاطر تم وضع معايير عالمية لتطبيقها في هذا الشأن وهي اتفاقية بازل.

المطلب الأول. اتفاقية بازل الأولى:

تعتبر لجنة بازل الأولى من أهم اللجان العالمية التي تركت أثر كبير على الأنظمة المالية الدولية بصفة عامة و على الجهاز المصرفي بصفة خاصة.

أولاً. تعريف اتفاقية بازل الأولى:

سنقوم بالتطرق إلى تعريف اتفاقية بازل الأولى وأهدافها في ما يلي:

1- تعريف اتفاقية بازل الأولى:

في عام 1974 اتفق محافظوا البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر على إنشاء لجنة تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) * تعمل على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف لتجنب التعثر.

أطلق على تلك اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية وسميت لجنة نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل أو لجنة كوك نسبة إلى رئيسها كوك ممثل محافظ بنك إنجلترا آنذاك.¹

2- أهداف لجنة بازل الأولى:

تتمثل أهم أهدافها فيما يلي:²

-المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث والذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث ما أدى لضعف المراكز المالية إلى حد كبير.

-العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

¹ صالح صالح، الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 467.

* مؤسسة مالية دولية مقرها بسويسرا، يتكون مجلس إدارة من محافظي البنوك المركزية للدول العشرة، إضافة إلى إداريين معينين من هذه المجموعة.

² عيد الرحمن حنوف، الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص، إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 114.

ثانياً. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1988:

أهم الجوانب التي تطرقت لها اتفاقية بازل الأولى هي:¹

1- التركيز على المخاطر الائتمانية:

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر عدم الوفاء المدين بالتزامه من القرض والفوائد.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأموال وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

ذلك من خلال الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للديون المشكوك في تحصيلها لأنه لا يمكن أن يفوق معيار رأس المال الحد الأدنى المقرر.

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين:**أ- دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع FMI:**

وهي دول ذات مخاطر أقل من باقي الدول وتضم الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدول التي لها ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي FMI وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، أيرلندا، البرتغال، اليونان كما أنه يوجد شرط وهو استبعاد أي دولة لمدة خمس سنوات إذا أقامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي.²

ب- مجموعة الدول الأخرى:

وهي باقي دول العالم التي تعتبر ذات مخاطر أكبر من المجموعة الأولى وبالتالي لا تتمتع بتخفيضات.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل واختلاف الملتزم فعند حساب معدل الكفاية نرجع الأصول بأوزان التالية:

صفر، 10%، 20%، 50%، 100%، وكل وزن ترجيحي له الأصول الخاصة به.

¹ منشورات إتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومقومات نجاحه، بيروت، لبنان، 2001، ص: 64.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مصر، الدار الجامعية، 2000، ص: 84.

الجدول رقم (1-1). الأوزان الترجيحية:

أوزان المخاطر	فئة الأصول
0%	مطالبات نقدية وسبائك الذهب على دول منظمة التعاون الاقتصادي
10%	مطالبات على مؤسسات المحلية بإنشاء الحكومة المركزية وما تضمنه من قروض
20%	المطالبات على البنوك و منظمات القطاع العام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والمطالبات في البنوك متعددة الجنسيات
50%	قروض مضمونة بالكامل برهن عقار مسكني
100%	جمع المطالبات الأخرى مثل مطالبات على البنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي

المصدر:

إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية "دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، تخصص، محاسبة و التمويل الإسلامي، غزة فلسطين 2012، ص: 34.

تحسب الأصول المرجحة حسب درجة المخاطر في كل مجموعة، فمثلا في فئة مخاطر 0 % هي أصول خالية تماما من احتمالات، أما الأصول في فئة مخاطر 100 % فهي درجة كبيرة من المخاطر.

5- مكونات رأس المال المصرفي:

يتم تحديد كفاية رأس المال حسب توصيات بازل 1 وفق:¹

- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.

- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين هما:

* رأس المال الأساسي: يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح المحتجزة) - (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة).

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

*رأس المال المساند(التكميلي): ويشمل الاحتياطات غير المعلنة+ احتياطات إعادة التقييم احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين والأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة)+مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض+الأدوات الرأسمالية).
 - أن لا يتعدى رأس المال المساند 100 % من عناصر رأس المال الأساسي.
 -إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55 % من قيمتها.
 - أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25 % من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان.
 -أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 % من رأس الأساسي : يهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.
 وبهذه فإن معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل 1 هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال (Risk cooke)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 8\%$$

ثالثا.التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل1:

في أبريل 1995 قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تقي بمخاطر الائتمان فقط وعرضتها للنقاش وأصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م.
 وتم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة في آجال 5 سنوات بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل.¹
 -وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يجب إيجاد صيغة رقمية بين المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق عن طريق مقياس المخاطرة السوقية $12.5 \times$ ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجعية للأوزان المخططة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان وبالتالي سوف يكون البسط هو مجموع رأس مال البنك والمجموعة الأولى والثانية (1989) بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة وبالتالي تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي :

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي، الجزائر و اتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، ورقلة، العدد 06، السنة 2006، ص: 155.

إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)

معدل حساب كفاية رأس المال المعدل

لسنة 1998

$\% 8 \leq \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطرة}}{\text{السوقية } 12.5x} =$

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة
السوقية 12.5x

المطلب الثاني. اتفاقية بازل الثانية :

لقد جاءت اتفاقية بازل الثانية كتمم و معدل لاتفاقية بازل الأولى، خاصة بعد ظهور مستجدات جديدة مالية أسفرت في ظهورها مخاطر جديدة تقتضي احترازية أكثر إتقانا وشمولا.

أولا. أهداف اتفاقية بازل الثانية:

تتمثل أهداف لجنة بازل الثانية فيما يلي:¹

- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر وخاصة إدارة مخاطر الائتمان وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر .
- تطبيق الإطار الجديد الذي يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتلائم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية .
- تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر.
- تعزيز الأمان والسلامة للنظام المالي بوجود نظام مصرفي قائم على البنوك ذات رؤوس أموال متينة.
- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية.

ثانيا. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية:

تعتمد اتفاقية بازل لتحقيق الأهداف المرجوة في إطارها الجديد على ثلاث دعائم يمكن إبرازها كما يلي:²

1- الركيزة الأولى. الحد الأدنى من كفاية رأس المال:

تغطي هذه الدعامة كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان بالإضافة إلى مخاطر التشغيل مع تطبيق مناهج وأساليب متنوعة لتقدير أوزان المخاطر، ولقد أبقّت بازل الثانية على الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8 % وعلى هذا الأساس يحسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:³

¹ ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل الثانية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة و تمويل ، جامعة غزة ، 2007، ص: 42.

² أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري و المجموعة العربية المصرفية الجزائر، رسالة ماجستير تخص : بنوك و تأمين، جامعة المسيلة، 2013، ص 73، 74.

³ François desmicht , pratique de l'activitie bancaire 2 eme edition dunand, 2007 p : 263.

$$\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال التكميلي} + \text{القروض الساندة}$$

$$\text{نسبة بازل الثانية} = \frac{\text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان} + \text{متطلبات رأس مال مخاطر السوق} * 12.5}{\text{متطلبات رأس مال مخاطر التشغيل} * 12.5} \leq 8\%$$

- الأسلوب النمطي:

يعتمد التصنيفات الائتمانية، و قد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات و أعطت لكل فئة وزن وفق فئة التصنيف لكل بنك من البنوك و المنظمات الدولية.

- أسلوب التقييم الداخلي:

ويتم استخدامه بمعرفة البنك نفسه بشرط إقرار الأسلوب من السلطة الرقابية.

ب- المخاطر السوقية:

هي مخاطر تعرض البنوك لخسائر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية و عوامل السوق الأخرى، ولقد وضعت لجنة بازل الثانية ثلاثة محاور أساسية لمخاطر السوق وهي:²

- مخاطر ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف.

- مخاطر سعر الفائدة.

- مخاطر ناتجة عن تقلبات الأسعار.

ج- المخاطر التشغيلية:

تضمنت ثمانية مبادئ أساسية وهي على النحو التالي:³

- دور مجلس الإدارة من حيث الإلمام العام والمصادقة على المراجعات الدورية للإطار الخاص بإدارة مخاطر التشغيل.

- مطالبة الجهات الرقابية للبنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية.

- تأكد مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق من خضوع إطار إدارة مخاطر التشغيل لتدقيق فعال يقوم به موظفين مؤهلين ومستقلين.

- مسؤولية الإدارة العليا في ترجمة إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي يضعه مجلس إدارة البنك.

¹ أيمن زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 73، 74.

² نبيل حشاد، إدارة المخاطر المصرفية وأنواعها وارتباطها بالحوكمة وإدارتها، مجلة اتحاد المصارف، العدد 29، بيروت، لبنان، 2005، ص 8.

³ أحمد شعبان علي، انعكاسات التغييرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ، ص: 637، 638.

-متابعة البنك للمستوى المقدر للمخاطر التشغيلية واحتمال التعرض للخسائر وتحديد المؤشرات الرئيسية للمخاطر.

-يجب على البنك وضع خطط للطوارئ لمواصلة العمل والتقليل من الخسائر.

-قيام الجهات الرقابية بإجراء تقييما دوريا لسياسات البنوك وإجراءاتها وممارستها فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية.

-يتعين على البنوك الالتزام بالإفصاح العام حتى يتمكن المتعاملون في السوق من تقييم منهاجها في إدارة مخاطر التشغيل.

2-الركيزة الثانية.مراقبة إشرافية عالية المستوى:

أكدت لجنة بازل الثانية على أن الإشراف على البنوك ليس مجرد الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة فوجود معدل مقرر رسميا للحد الأدنى لرأس المال قد يعطي الشعور بالأمان .

وترتكز على أربع مبادئ أساسية وهي: ¹

-يجب أن تكون لدى البنك الوسائل اللازمة لتقييم الكفاية الكلية من أموالها الخاصة.

-يجب أن تتخذ السلطة الرقابية الإجراءات اللازمة لمعالجة التصور الملاحظ في التزام البنك بسبب الأموال الخاصة.

-يجب على سلطة الرقابة تشجيع تطلع البنوك إلى مستويات أعلى من الأموال الخاصة الرقابية.

- تتدخل سلطة الرقابة لتجنب هبوط الأموال الخاصة عن المستويات الدنيا.

3-الركيزة الثالثة.انضباط السوق:

إن انضباط السوق يعمل على تشجيع سلامة المعلومات للمشاركين في سوق تساهم في إمكانية تقييمهم لمدى كافة رأس المال البنك، كما تقترح مزيد من الإفصاح عن هيكل رأس مال البنوك ونوعية مخاطره.

ويمكن انجاز أهم المقترحات الجديدة التي اعتمدها اللجنة فيما يلي:²

-تعظيم دور الرقابة الداخلية و الخارجية من خلال عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخليا.

-إمكانية رفع أوزان المخاطرة بالنسبة للقروض منخفضة الجودة من 100 % إلى 150 %.

-إمكانية تخفيض أوزان المخاطرة المتعلقة بالقرض طبقا لما يتمتع به من ضمانات وكفالات.

ثالثا.تقييم اتفاقية بازل الثانية:

حاولت الاتفاقية الثانية للجنة بازل تجنب المآخذ المرتبطة في اتفاقية بازل واحد إن تقسم الأنشطة المصرفية إلى عدة أقسام وفق درجة المخاطرة وحددت أنواع المخاطر وفقا لبازل الثانية بالمخاطر

¹ قاسمي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

²نبيل حشاد،مرجع سبق ذكره، ص:42.

الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وكذلك قيام الدول بتصنيف المخاطر الائتمانية ومدى القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في معايير الرقابة المصرفية الدولية لبازل الثانية قياسا ببازل الأولى.¹

الجدول رقم (1 - 3). الفروقات بين بازل الأولى وبازل الثانية:

معايير بازل الثانية	معايير بازل الأولى
-اعتمدت على ثلاث ركائز في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية والانضباطية السوقية.	-ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.
-تطبق بازل الثانية على الشركات المالية والمصرفية القابضة التي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها.	-تطبق بازل الأولى على المصارف فقط.
-أبقت معايير بازل الثانية على نفس النسبة إلا أنها أضافت مخاطر التشغيل إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.	-حددت معايير بازل الأولى نسبة (8 %) لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشمل مخاطر الائتمان و مخاطر السوق.
-اعتمدت معايير بازل الثانية مداخل متعددة بالإضافة إلى المدخل المعياري.	-اعتمدت معايير بازل الأولى المدخل المعياري لتقييم المخاطر.

Source:

<http://www.docudesk.com>

المطلب الثالث. اتفاقية بازل الثالثة:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف اتفاقية بازل 3 وأهدافها وأهم المحاور التي شهدتها بازل 3.

أولاً. تعريف اتفاقية بازل 3:

توجد عدة تعريفات لاتفاقية بازل 3 نذكر منها ما يلي: ²

« في 12 سبتمبر 2010 جاءت اتفاقية بازل 3 نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة العالمية على القطاع البنكي وإفلاس عدد كبير من البنوك إضافة فشل معايير اتفاقية بازل 2 في معالجة هذه الأزمة وعجزها عن توفير الحماية اللازمة للبنوك، وهذه الاتفاقية الجديدة لاقت اهتماماً أكثر لدى البنوك التقليدية كون أن الأزمة لم تؤثر في البنوك الإسلامية إلا هذه الأخيرة أن تلقى بها حتى تتمتع بمصدقية عالمية

¹ حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق و معوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية، بازل 2، العربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، ص: 187، 188.

² ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة (مع دراسة تطبيقية علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر)، الطبعة الأولى مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 9.

كما أنها تساعدها على تعزيز قوتها المالية و إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي مثلا إدارة السيولة و الحوكمة الرشيدة.

ثانيا. أهداف اتفاقية بازل 3:

تهدف اتفاقية بازل 3 إلى تحقيق ما يلي: ¹

-توفير الإطار الرقابي القادر على مواجهة الأزمات واستيعاب الصدمات التي قد تطرأ نتيجة التغيرات الاقتصادية.

-تعزيز شروط كفاية رأس المال ومعايير السيولة.

-الإطار العام للجوانب الاحترازية الكلية الذي يختص في التعامل مع المؤسسات المالية تنظيما خلال فترة ما بعد الأزمة.

ثالثا. محاور اتفاقية بازل الثالثة:

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمس محاور هامة نذكر منها: ²

-ينص محور المشروع لاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصر على رأس المال المكتتب والأرباح غير الموزعة من جهة مضاف إليه أدوات رأى المال غير مشروطة بعوائد وغير مقيدة بتاريخ الاستحقاق.

-تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترحة المقابلة والناشئة عن عمليات تمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس المال.

-تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع الحد الأقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.

-يهدف المحور الرابع إلى عدم إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب تزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة الازدهار والنمو والعكس في أيام الركود.

-يعود المحور الخامس لمسألة السيولة والتي تعينت أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بأكملها. وتقترح لجنة بازل 3 معيارين للسيولة يتمثلان فيما يلي:

1-معيار السيولة على المدى القصير: الذي تم وضعه في أول جانفي 2005 حيث تشجع المقاومة الفورية للبنوك الحالية المحتملة من قلة وانعدام السيولة، فعلى البنوك اهتلاك احتياطي من الأصول السائلة ذات النوعية الجيدة القابل للتحويل الفوري.

2-معيار السيولة على المدى الطويل: التي طبقت ابتداء من أول جانفي 2008 كما أن هذه النسبة تعمل على تصحيح الإختلالات والتمويل ويشجع البنوك على استخدام مصادر مستقرة لتمويل أنشطتها.

¹ مفتاح صالح، رحال فاطيمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة بحثية، المؤتمر 9 لاقتصاد الإسلامي: 9-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص: 22.

² ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

رابعاً. أهم مقترحات اتفاقية بازل 3:

وتتمثل أهم هذه المقترحات فيما يلي:¹

1-متطلبات الدنيا لرأس المال: وتنقسم إلى قسمين:**أ.رفع كمية و نوعية الأموال:**

نصت مقررات بازل على رفع وتحسين نوعية الأموال خاصة في البنوك وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحقق من تسيير فترات الضغط ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعزيز رؤوس الأموال الخاصة وفق الاتفاقية وأن الأموال الخاصة الصافية تتكون من:

الشريحة 1:

وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح الغير موزعة فتعتبر النواة الصلبة كما تتكون الشريحة 01 من أية حقوق ملكية أخرى كاحتياطات المعلنة إضافة إلى أدوات مالية أخرى تستوفي مشروع تصنيفها لهذه الشريحة ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2 % إلى حدود 4.5 % مع بداية 2015.

أما ما تمثله الشريحة 01 الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة سوف تنتقل 2% إلى 1 % سنة 2013 إلى 1.5 سنة 2014 لتبقى على هذا المستوى إلى غاية سنة 2019.

الشريحة 02:

تسمى بالأموال الخاصة المكملة تضم الاحتياطات إعادة التقييم المخصصات العامة من خسائر الديون وبشكل عام تحوى مختلف الأدوات لجلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازل 3.

أما ما تمثله هذه الشريحة من قبل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتداء من 2015 إلى غاية 2019.

¹Basel 3, international framework for risk measurement standards and monitoring .Basel committee on banking. Supervision .remember, 2010,www.bis.org.p: 12.

والجدول رقم (1-2). تطور نسبة النواة الصلبة و الشريحة 1 المرجحة بأوزان المخاطرة:

الوحدة. %

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	%2	نسبة نواة صلبة
%1.5	%1.5	%1.5	%1.5	%1.5	%1.5	%1	%2	نسبة شريحة 01 إضافية
%6	%6	%6	%6	%6	%5.5	%4.5	%4	نسبة الشريحة 01
%2	%2	%2	%2	%2	%2.5	%3.5	%4	نسبة الشريحة 02
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	كفاية رأس المال الكلي
%100	%100	%80	%60	%40	%20	-	-	نسبة الاقتطاعات من الشريحة 01

source :

Basel 3, international framework for risk measurement standards and monitoring: Basel committee on banking-sureraision. Recamier 2010, www.bis . org p: 12.

ب. تدعيم الصلابة المالية للبنوك:

عملت اتفاقية بازل 3 على تعزيز الصلابة المالية للبنوك من خلال ما يلي ¹:

1- زيادة قدرة البنك على امتصاص الصدمات عند التعسر:

إذا قام البنك بإصدار أدوات مالية لغرض تفعيل الشريحة الأولى أو الثانية فيجب أن تكون طبقاً للحد الأدنى بمتطلبات رأس مالية أو تزيد عنها.

2- تكوين البنوك لهامش رأس المال:

عند تحقيق أرباح يقطع البنك ما نسبته 2.5% من الأصول المرجحة.

بأوزان المخاطر لتدعيم رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة.

3- تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية:

لم تفعل بازل 3 من أهمية البيئة الكلية لنشاط البنوك و لهذا فرضة تكوين مخصص لهذه التقلبات

يتراوح بين 8% و 25% غير أنها تركت حرية تحديد نسبة للسلطات الرقابية المحلية.

2- تعزيز و توسيع تغطية المخاطر:

تمثلت أهم التعديلات التي جاءت بها بازل 3 فيما يلي:

¹ ibid , p, p : 54.57

2-1. توسيع مفهوم المخاطر:

عملت الاتفاقية على مراجعة بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر منها:¹
أ-تحاول الاتفاقية الأخذ بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أدائه لنشاطه.

ب-خصصت بازل 3 جزء من رأس المال لتغطية المخاطر على عمليات التوريق والتوريق المؤقت.
ج-اختبار ضغط حيث ألزمت بازل 3 البنوك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل باستخدام تقنيات مختلفة.

2-2. تعزيز سيولة البنك:

لقد كان لنقص سيولة البنك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودين ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورت معيار مالي للسيولة وتقتراح اعتماد نسبتيين للسيولة هم:²

أ-نسبة السيولة قصيرة الأجل:

والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بالأصول ودرجة مرونة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها خلال 30 يوم و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم.

ب-نسبة السيولة طويلة الأجل :

تهدف إلى توفير موارد مستخدمة تضمن أي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات الضغط تحسب كما يلي:³

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المتاحة المستقرة لسنة}}{\text{الحاجة لتمويل المستقرة للسنة}} \leq 100\%$$

¹International convergence of capital measurement and capital standards. Basel committee on banking supervision, June 2006, p:36

²Basel 3: international framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring ,op. cit, p:p:3,8.

³Ibid p, p : 12,25.

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الأصول التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكثر أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك.

2-3. إدارة و مراقبة المخاطر:

تضمنت اقتراحات بازل 3 فيما يخص إدارة ومراقبة المخاطر، إدراج تعديلات تمس مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامه 2 وذلك بهدف معالجة المخاطر المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر للبنوك والتي تم اكتشافها في الأزمة المالية الأخيرة.¹

4-انضباط السوق:

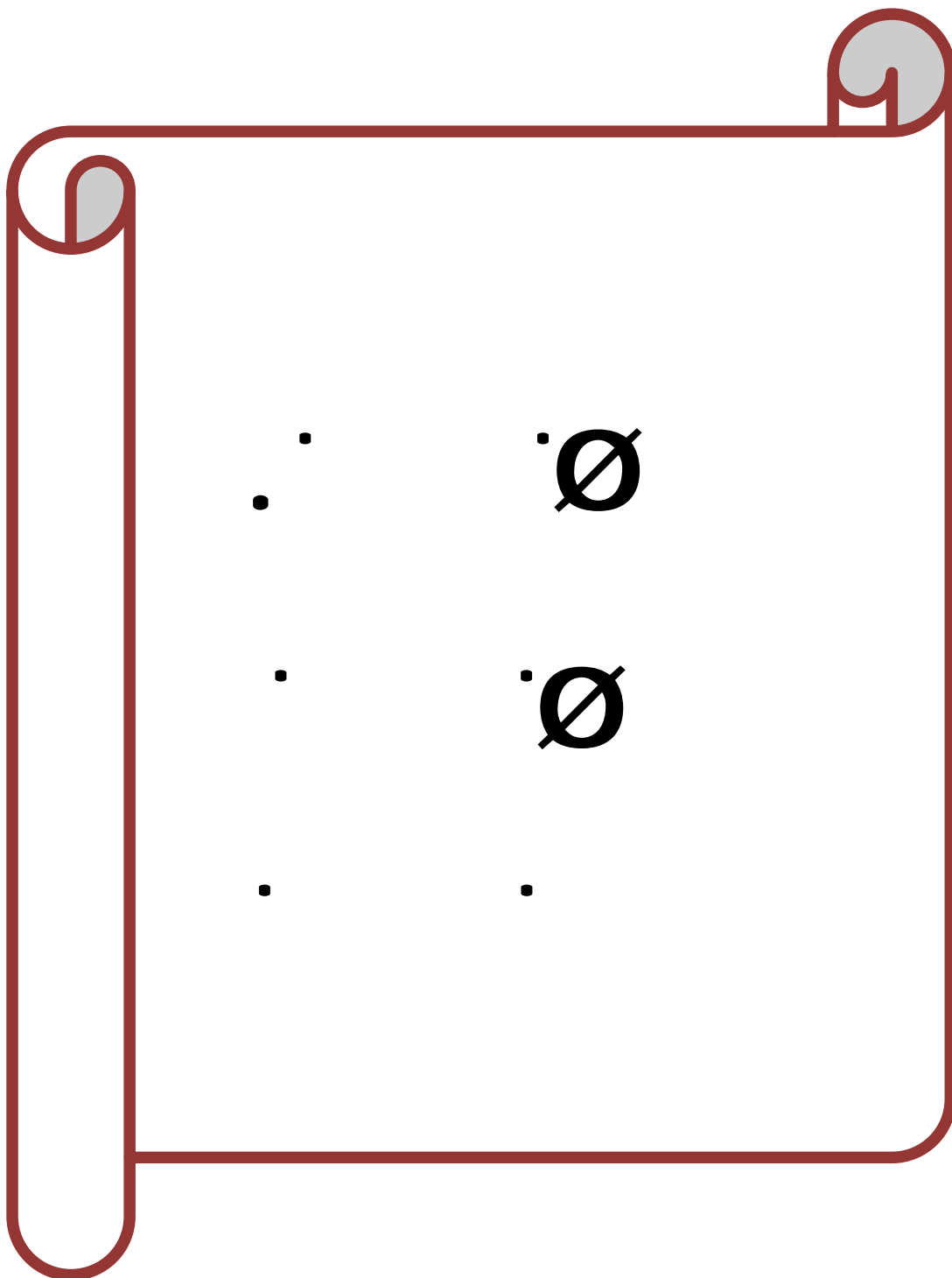
ألزمت اللجنة البنوك بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة في الأموال الخاصة و القانونية.

¹ Ibid , p ,p: 25,27.

خلاصة الفصل:

إن المؤسسة المصرفية على أهميتها وبالرغم مما توصلت إليه من تقنيات رفيعة في التحكم بالمعلومات المحاسبية والإدارية إلا أنه من خلال مزاولتها للأنشطة اليومية، قد تواجهها بعض المخاطر التي تهدد مصالحها ومصالح زبائننا من خلال التسديد، إضافة إلى مخاطر تنذب معدل الفائدة وسعر الصرف، وبهذا يلجأ البنك عادة إلى انتهاج بعض الطرق التي يسعى من خلالها إلى العد والتقليل من المخاطر منها التسيير العلاجي.

ومن جهة أخرى فإن المخاطر التي سوف يتم تنظيمها وفقا للقرارات الجديدة تشمل مدى أوسع للمخاطر المصرفية مقارنة بالمخاطر التي تضمنتها بازل 1988 والتي طبقت حين إذن 100 دولة وما يعني قيام البنوك الخاصة الكبيرة منها بدراسة دقيقة وشاملة لإدارة أنظمة المخاطر حتى تستطيع تدعيم موقفها التنافسي عند تطبيق تلك المقترحات وعلى الرغم من المقترحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عند المستوى المعمول به حالياً (8%) إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة من الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال.



تمهيد:

شكل تكرار الأزمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام لدى مختلف الاقتصاديين المنظرين مع اختلاف أفكارهم، ذلك أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية وبالأخص النظام المالي، والذي ينعكس على السلوك الاقتصادي للأفراد والدول على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.

المبحث الثاني: مظاهر الأزمة المالية و سبل معالجتها.

المبحث الثالث: نماذج بعض الأزمات المالية.

المبحث الأول. ماهية الأزمات المالية:

يعد موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها وارتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي كما أن أثارها السلبية على البلدان والمؤسسات والأفراد تستوجب الإلمام بها والتطرق إليها.

المطلب الأول. مفهوم الأزمة المالية:

ليس من السهل إيجاد تعريف و مفهوم محدد للأزمة المالية وذلك لكونها تنتج لعدة أسباب ولكن نجد بعض التعريفات لعلها تهدي إلى مفهوم يعكس لنا طبيعة الظاهرة.

أولاً. تعريف الأزمة المالية:

هناك عدة تعريفات للأزمة المالية نذكر منها:¹

1- **تعريف فريدريك مينشكن "Frédéric mishkin"**: بأنها: « اختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس والمخاطر المعنوية فتصبح الأسواق غير كفؤة، بمعنى تدنى قدرتها على أداء أدوارها كقناة لتمويل المستثمرين وهما ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي ». ²

2- **تعريف الأزمة المالية من الناحية الاقتصادية:** الأزمة هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل التغيرات المالية، الطلب على القروض، عرض الأسهم والسندات وأسعارها، حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف.

ثانياً. خصائص الأزمة المالية:

تتمثل خصائص الأزمة المالية فيما يلي: ³

-التعقيد والتشابك، في التداخل وفي عواملها وأسبابها.

-نقص المعلومات الكافية عنها.

-تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها .

-أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحدين للأطراف ذات العلاقة وحدثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطابها لاهتمام الجميع.

¹ Rajam-ramkishen, **financial erisis**, capital Outfons ,and policy responses , examples form east Asia, jounal of economic education,2007,vol , no 1, p,p: 92,109.

² حامد محمد، مداخلة بعنوان: التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 20،21 أكتوبر ،2009 ، ص: 2.

³ عبد المطلب عبد المجيد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014 ، ص: 17.

ثالثا. أسباب الأزمة المالية:

- لقد تعددت أسباب الأزمات المالية وتنوعت نذكر منها ما يلي:¹
- 1- عدم تماثل المعلومات، Asymmetric Information - nom.
 - 2- التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة.
 - 3- التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول.
 - 4- تزايد التزامات البنوك مع عدم تناسق أجال الاستحقاق Miss - match Mature.
 - 5- التغلغل الحكومي والقيود المطاطة حول القروض المرتبطة بها.
 - 6- ضعف النظام المحاسبي والإفصاح والأطر القانونية .
 - 7- نظم الصرف.
 - 8- المضاربة غير المحسوبة.

المطلب الثاني. مراحل الأزمة المالية العالمية:

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن الأزمة المالية مرت بالعديد من المراحل التاريخية. والجدول رقم (2-1). التالي يوضح مراحل تطور الأزمات المالية:

التواريخ	الحدث
فبراير 2007	عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) هذا التراكم في الولايات المتحدة الأمريكية سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.
أغسطس 2007	البورصة تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.
أكتوبر إلى ديسمبر 2007	عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
يناير 2008	الاحتياطي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباح النقطة إلى 3.50 % كإجراء استثنائي ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.
17 فبراير 2008	الحكومة البريطانية أمتت بنك (نورذرن روك).

¹ حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مداخلة بعنوان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة الحالية الملتقى العلمي الدولي حول، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20، 21، أكتوبر، ص، ص:4،5.

مارس 2008	تضافر جهود المصارف المركزية مجدا لمعالجة سوق القروض.
مارس 2008	«جي بي مورجان تشيز» أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي (بيرستينز) بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي والاتحادي.
7 سبتمبر 2008	وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري (فريدي ماك) و (فاني ماي) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
15 سبتمبر 2008	اعترف بنك الأعمال (ليمان برادرز) بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو (بنك أوف أميركا) شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول سترتي هو بنك (ميريل لينش).
	- عشرة مصاريف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف إلا أن ذلك لم يمنع البورصات العالمية.
16 سبتمبر 2008	الاحتياطي الاتحادي و الحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم (أي أي جي) المهدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأس مالها.
17 سبتمبر 2008	البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض يضعف النظام المالي والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
18 سبتمبر 2008	البنك البريطاني «لويدتي أس بي» اشترى منافسه «أتش بي أو أس» المهده بالإفلاس. *السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
19 سبتمبر 2008	الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل «التحرك فوراً» بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
23 سبتمبر 2008	الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. *الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المطالبة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي .
26 سبتمبر 2008	انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية «فورتس» في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفي الولايات المتحدة اشترى بنك (جي بي مورغان) منافسه (واشنطن ميوتشوال) بمساعدة السلطات الفيدرالية.

28 سبتمبر 2008	خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونجرس بينما أوروبا جرى تعويم «فورتس» من قبل سلطات بلجيكا وهولندا لوكسمبرج وفي بريطانيا جرى تأميم بنك (براد فورد و بينغلي).
29 سبتمبر 2008	مجلس النواب الأمريكية رفض الإنقاذ وبورصة وول ستريت إنهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. * أعلن بنك (سي تي جروب الأمريكية) أنه اشترى منافسه بنك (واكوفيا) بمساعدة السلطات الفيدرالية.
1 نوفمبر 2008	مجلس الشيوخ الأمريكي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.
8 أكتوبر 2008	بريطانيا تعرض 50 مليار جنيه أسترليني على أكبر البنوك البريطانية لمساعدتها على تخطي الأزمة .
14 أكتوبر 2008	تراجع بورصة أسلندا ب 67 % بعد استئناف معاملاتها والولايات المتحدة تعرض شراء حصص في 9 بنوك بقيمة 250 مليار دولار.
16 أكتوبر 2008	حصول بنك يوبي إس أي جي السويسري على مبلغ 6 مليارات فرنك سويسري من الحكومة مقابل حصة تبلغ 9.3 مليار دولار.
18 أكتوبر 2008	كشفت كوريا الجنوبية عن خطة إنقاذ ب 130 مليار دولار، تعرض من خلالها ضمانات على الديون الأجنبية .

المصدر:

الدوادي الشيخ، مداخلة بعنوان: الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، ضمن مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان ، لبنان يومي، 13، 14 مارس 2009 ، ص، ص: 11، 9.

المطلب الثالث. أنواع الأزمات المالية:

ومن أهم أنواع الأزمات المالية ما يلي:

1- أزمة العملة و أسعار الصرف:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمة عند اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي حدوث الأزمة قد يؤدي لانتهاء تلك العملة.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2009، ص: 190.

2-الأزمة المصرفية:

تعرف الأزمات المصرفية بأنها: « الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة عسر مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخل من البنك المركزي لضخ الأموال إضافة لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي».¹ وتحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندلاع فعلى أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو إنفاق البنوك، إلى قيامها بإيقاف قابلية إلتزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك.²

3-أزمة المديونية الخارجية:

تعتبر أزمة الديون الدولية من أصعب القضايا التي تواجه الاقتصاد الدولي في الوقت الحاضر فقد بلغ عبء خدمة الديون حدا يضع البلاد المدينة أمام خيارين مريرين هما النمو والتنمية من ناحية وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى، فإذا أعطت الدول النامية أولوية لاعتبارات النمو والتنمية فإنها تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية وإن هي وضعت الوفاء بتلك الاللتزامات في المرتبة الأولى فإنها لا بد أن تضحي إلى حد كبير بإمكانية النمو والتنمية.³

¹ عبد الغني حريري، مداخلة بعنوان: دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، جزائر أيام 20-21 أكتوبر 2009 ، ص: 6.

² زكريا عيسى سلامة شنتاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس النشر والتوزيع، الأردن عمان، 2009 ، ص: 162.

³ عبد الله جنابة، فائزة لعراف، الأزمات المالية والمصرفية العالمية السمات والخصائص المشتركة، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،العدد التاسع والعشرون فيفري 2013 ، ص: 68.

المبحث الثاني. مظاهر الأزمة المالية و سبل معالجتها:

تعتبر الأزمات أمرا غير محبب للنفس، وذلك لأنها تشعرك بعدم الاستقرار والتغير المفاجئ وتؤثر على اتخاذ القرارات الارتجالية والمتسارعة لذلك يجب معرفة قنوات انتشار هذه الأزمات وكيفية تجنب هذه الأزمات وهذا ما سوف نستعرضه في المطالب التالية.

المطلب الأول. قنوات انتشار الأزمات المالية:

من خلال ما سبق تكون الأزمة المالية أول ما تظهر مرتكزة على أحد متغيرات النظام المالي ثم سرعان ما تنتشر عبر القنوات (الشكل رقم 2-1) بين مختلف الأسواق: سوق القروض، السوق المالية سوق الودائع وأسواق الصرف كالتالي:¹

القناة رقم 01: وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع من دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبيا على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، وهو ما حدث في أزمة المديونية 1982.

القناة رقم 02: وتبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك، والشاهد على ذلك ما حدث إبان الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.

القناة رقم 03: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

القناة رقم 04: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر الصرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

القناة رقم 05: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجه من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

القناة رقم 06: إذ تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

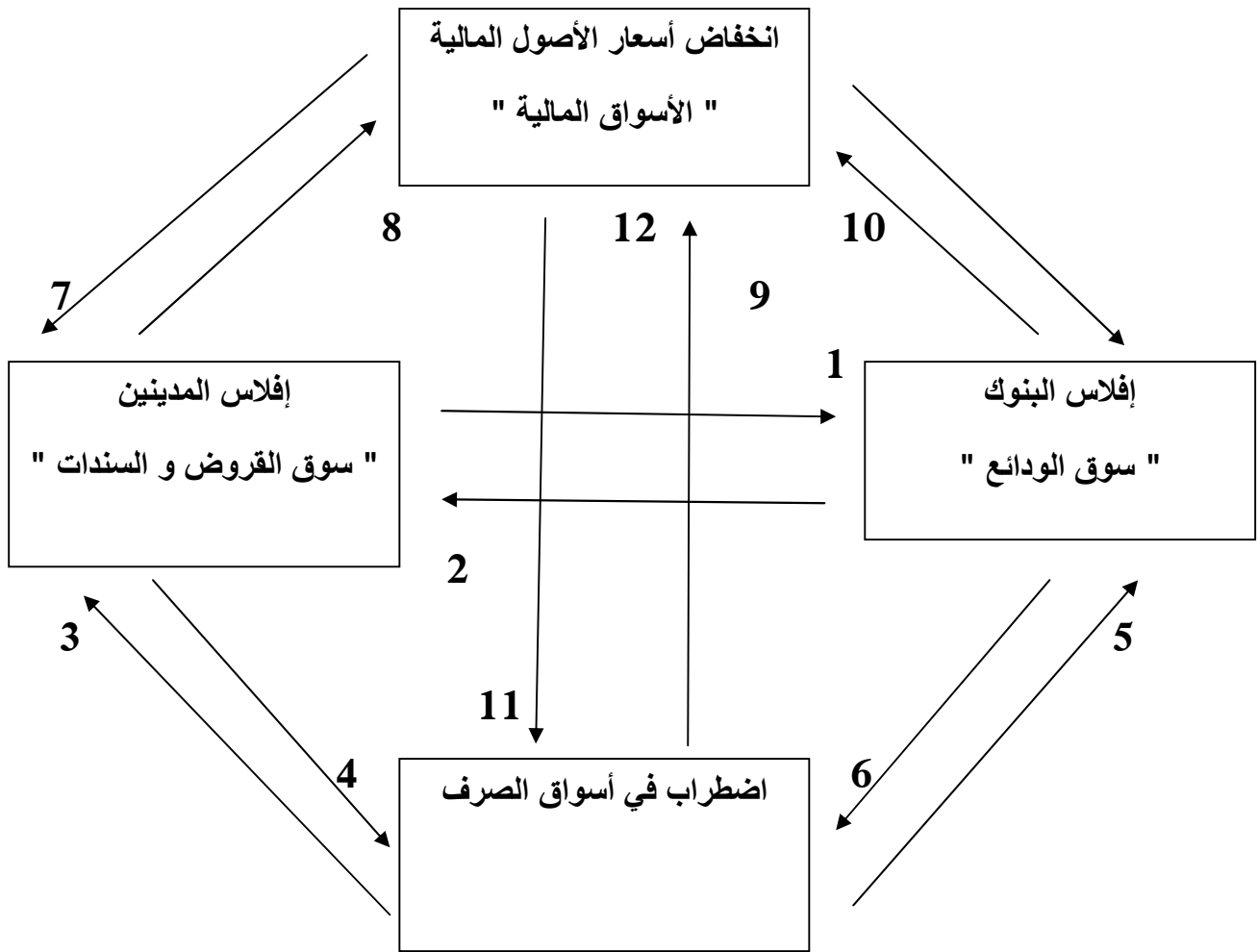
القائتين رقم 07 و 08: وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث، بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

¹ ثابت علال، الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات و مظاهر التجديد، مذكرة ماجستير غير منشورة ، المدرسة العليا للتجارة، 2004 الجزائر ، ص :74.

القائتين رقم 09 و10: وتعتبر عن انتقال الأزمة في أسواق الصرف إلى أسواق المال والعكس حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين، أو تجار أوراق مالية كما أن البنوك وخاصة في الدول المتقدمة، تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.¹

القائتين رقم 11 و12: وتصنف كيف يمكن للأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلا عند تخفيض العملة، يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بذلك العملة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2). قنوات انتشار الأزمات المالية:



Source :

D.lacoue labartue, **crises financière et leur propagation internationale** « in **finance internationale** , l'éta
t actuel de la théorie, paris, France , Economic, 1992 , p : 420.

¹ ثابت علال، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

المطلب الثاني. النظريات المفسرة للأزمات المالية:

ظهرت عدة نظريات تفسر التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية وتتمثل في :¹

أولاً. النظريات النقدية :

تعيد النظريات حدوث الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية إلى اعتبار حجم النقود هم أهم عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي وبالتالي يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم (Hawtrey) أن الدورة تنسب إلى أسباب نقدية بحتة وقد أحدث هذه النظريات عدة اتجاهات أهمها ما يلي :

أ-التغيرات في الائتمان المصرفي:

يبين أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم (Hawtrey) أن معظم أرباح المصارف تأتي من الإقراض وبالتالي سوف يزيد حجم الائتمان خاصة في مرحلة التوسع والانتعاش حيث تقوم المصارف برفع سعر الفائدة للحد من حجم الائتمان والسيطرة عليه وفي حالة الكساد نجد تخفيض الائتمان خوفاً من آثار التضخم .

ب-التغيرات في سعر الفائدة:

قد فرق أصحاب هذا الاتجاه و منهم (Wicksell) بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر الفائدة النقدي حيث تعتمد البنوك في إقراضها على السعر النقدي بطلب السيولة وعرضها للحصول على الربح والعائد الذي يأمل المستثمرون الحصول عليه

ج-سعر الفائدة و الاحتفاظ بالمخزون السلعي:

وينطلق هذا الاتجاه من أن تكاليف التخزين تؤثر بكمية المخزون وبالتالي إلى تنشيط عجلة الإنتاج حيث يرى (Hawtrey) وجود علاقة بين سعر الفائدة وحجم الأصول، فارتفاع سعر الفائدة يرفع من تكاليف التخزين أو تخفيضه والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

ثانياً. نظريات نقص الاستهلاك:

وتفسر هذه النظريات نقص الاستهلاك الناجم عن نقص الدخل وضعف القوة الشرائية والمغالاة في الادخار ولعلاقة بهيكل الإنتاج وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية :²

أ-القوة الشرائية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه ومنهم (M.fredman) أن استهلاك الفرد يعتمد على الدخل الدائم (Permanent Income) والدخل الدائم عند مستوى ثابت للدخل السنوي المتوقع، وبالتالي عندما يزيد الدخل الفردي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يزيد في الإنتاج.

¹ يوسف مسعداوي، دراسات في المالية الدولية، دار الراجحة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 287.

² عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الحديث لنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، 2011، ص: 40.

ب-المغالة في الادخار:

إن الإفراط في الادخار يؤدي إلى انخفاض إنتاجية السلع الاستهلاكية وذلك لانخفاض الطلب عليها من قبل المستهلكين.

ج-هيكل الإنتاج :

والمقصود بهيكل الإنتاج هو إمكانية تنظيم الموارد المخصصة للإنتاج على شكل درجات تمثل بعيداً أو قريباً على المستهلكين.

فالدرجات العليا مثل : إنتاجية المواد الخام ومواد البناء والدرجات القريبة للسلع الاستهلاكية .

ثالثاً. نظريات فيض الاستثمار:

تفسر هذه النظريات حدوث التقلبات الاقتصادية بسبب التقلبات في الإنفاق الاستثماري وهو انعكاس الاختلال بين الادخار والاستثمار ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها سعر الفائدة الذي تحدده المصارف في عملياتها الائتمانية.

هذه النظرية هي جزء من النظرية العامة لكينز الذي هو السبب الرئيسي في انتظام الدورة و طول فترتها إنما يرجع التقلبات في الكفاية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة النقدي حيث طول فترة حياة الأصول المعمرة بالنسبة للمعدل العادي للنمو الاقتصادي في فترة معينة وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون السلعي وسعر الفائدة هما ما يتوقف عليه انتظام الدورة وطول فترتها.¹

المطلب الثالث. كيفية تجنب الأزمات المالية:

يرتكز الحديث في مجال مواجهة الأزمات المالية على الإجراءات المتخذة قبل وقوع الأزمة المالية باعتبار أن علاج الأزمات بعد وقوعها يختلف مع اختلاف نوع وجذور ومظاهر الأزمة والأدوات المتاحة للتعامل معها كما أن وسائل العلاج المتخذة بعد وقوع الأزمة والتي تكاد تنفق على تدخل الحكومات من خلال عمليات التأمين أو الدعم المالي للمؤسسات المالية المتضررة قد يعتبره البعض مؤشراً كارثياً، فمنطق الحكومات الرأسمالية في تخصيص الأرباح وتعميم الخسائر سوف يشجع هذه المؤسسات في المستقبل على المغامرة واتخاذ القرارات الاستثمارية غير المسؤولة، إضافة إلى آثار الدعم السلبي على الاقتصاد الكلي والمتمثلة في أن رفع النفقات الحكومية سيزيد في مستويات العجز والتضخم، وسيكون حتماً على حساب بعض الفئات الاجتماعية لذلك فالأهم من علاج الأزمات هو الوقاية والتحوط منها قبل وقوعها.²

-ولشرح كيفية تجنب الأزمة والحلول لخروج منها نتطرق إلى المثال التوضيحي التالي:

¹ عمر يوسف عبد الله عابنة، مرجع سبق ذكره، ص، ص:41،42.

² حسني علي خريوش وآخرون، الأسواق المالية مفاهيم و تطبيقات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2010، ص: 240.

1- أزمة البورصات (أزمة الاثنين الأسود) 1987:

حدثت هذه الأزمة في يوم الاثنين 19/10/1987 أزمة مالية عالمية هزت أسواق رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم كله ويمكن تلخيص هذه الأزمة بحدوث خلل في التوازن في العرض وليس الطلب في الأسواق الحاضرة بل في أسواق العقود المستقبلية وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها :

- نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذل حيث بلغ ذروته 1987.

- قوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها.

- ضخامة النفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية.

- استخدام الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.

2- الإجراءات المتخذة لحل أزمة الاثنين الأسود:

استجبت الإضرابات الخطيرة التي خلقتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية في كل الدول التي شملت الأزمة بهدف معالجتها ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:¹

أ- إيقاف التعامل مؤقتا لبعض البورصات.

ب- استخدام تخفيض أسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية.

ت- لجوء بعض الدول لشراء عدة مليارات بعملاتها الوطنية للحد من انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات هذين بشكل خاص.

ث- قيام الحكومات بوضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات والحد نوعا من اشتداد المضاربات

ح- استخدام إجراءات اقتصادية أكثر شمولية وفعالية في مواجهة هذه الأزمة.

خ- إعلان الحكومة الأمريكية من إجراء تخفيض آخر في عجز الميزانية العامة إضافة إلى تخفيض عام 1988.

¹ ديار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 14.

المبحث الثالث. نماذج بعض الأزمات المالية:

يمر الاقتصاد العالمي بأزمة مالية غير مسبوقه في هذا القرن حيث ظهرت بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة الرهن العقاري.

ثم تطورت هذه الأزمات وتعددت ومن بين هذه الأزمات أزمة الديون السيادية لذا من الضروري تناول مفاهيم حول أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية وهذا ما سنتعرض له في المطالب التالية:

المطلب الأول. أزمة الرهن العقاري:

يرجع بسبب الاهتمام بدراسة أزمة الرهن العقاري لمحاولة معرفة مفاهيم عامة حول هذه الأزمة.

أولاً. مفهوم أزمة الرهن العقاري:

وقد أعطيت عدة تعاريف لأزمة الرهن العقاري نذكر منها:¹

-هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان مؤدية إلى انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبه انحسار للقروض والسيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

ثانياً. أسباب أزمة الرهن العقاري:

مرت هذه الأزمة بالعديد من المظاهر وهذا راجع لعدة أسباب أدت إلى تفاقمها نذكر منها:²

- 1-مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع الغير مبرر في أسعار النفط , بوصولها إلى أرقام قياسية حوالى (147) دولار للبرميل وبلوغ سعر اليورو حاجز (1.6) دولار .
- 2-نقص السيولة لدى المصارف وضعف ملاءتها واحتياجها لتمويل خارجي .
- 3-فقدان الثقة بين المؤسسات المالية وتراجع أسواق رأس المال .
- 4-انخفاض الاستثمارات وزيادة معدلات البطالة.
- 5-تأثير الجانب العيني في الاقتصاد وتراجع مؤشرات المستهلكين .
- 6-الارتفاع في أسعار السلع الغذائية حول العالم .
- 7-تذبذب في أسعار العملات والفوائد وتضخيم الأرباح لدى المصارف نتيجة تقييم المحافظ .
- 8-إهمال المصارف والمؤسسات المالية الحوكمة الرشيدة للسيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

¹ بوهزة محمد، مرزوقي رفيق، مداخلة بعنوان: الأزمة العالمية وآثارها على اقتصاديات العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي، 20، 21 أكتوبر 2009، ص:2.

² عماري عمار، فالي نبيلة، مداخلة بعنوان: الأزمة المالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي، 20، 21 أكتوبر 2009، ص:4.

ثالثاً. التدابير المعتمدة لاحتواء أزمة الرهن العقاري:

لقد أدت الأزمة إلى مجموعة ردود فعل في الولايات المتحدة الأمريكية أهمها اعتماد خطة لإنقاذ المؤسسات المالية والبنوك المتعثرة، سميت بخطة الإنقاذ المالي التي عملت على تحقيق عدة أهداف أهمها:

-إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية بشراء وزارة الخزانة لأوراقها المالية التي تستند إلى قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر.

-إمداد بنك الاحتياطي الفدرالي بالسيولة اللازمة له لأداء مهامه.

-إنقاذ البنوك لتجنب انكماش مدمر في النشاط الائتماني .

-طمأنة المودعين على ودائعهم لدى البنوك التجارية لمنعهم من سحب مدخراتهم بسبب الذعر المالي المصاحب للأزمة والحفاظ على السيولة المناسبة لأداء وظائفها.

وسارت معظم الدول الصناعية على نهج الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ خطط إنقاذ وطنية يمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2). التدابير المعتمدة لاحتواء الأزمة لبعض الدول الصناعية:

التدابير المعتمدة	البلد
-خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيه(نحو 450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. -توفير خطة الإنقاذ البريطانية خمسين مليار جنيه (86 مليار دولار) من أموال دافعي الضرائب لضخها في بنوكها. -عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك و إتاحة رؤوس أموال جديدة لها .	بريطانيا
-خطة إنقاذ تصل قيمتها إلى 549 مليار دولار تشمل ضخ رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها و ضماناتها للإقراض ما بين البنوك .	فرنسا
-ضمان جميع حسابات التوفير في البنوك الألمانية.	ألمانيا

<p>-إقرار خطة إنقاذ تضمنت تخصيص 80 مليار أورو كسيولة مالية و 400 مليار أورو كضمانات للقروض، و ستبقى ضمانات سارية المفعول إلى غاية نهاية ديسمبر 2009 .</p>	
<p>-تخفيض نحو 100 مليار أورو كضمان للقروض بين البنوك .</p>	<p>إسبانيا</p>
<p>ضمان الحكومة بإنقاذ ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمان استقرار النظام المالي، قدرت خطة الإنقاذ بـ 100 مليار أورو .</p>	<p>إيطاليا</p>
<p>تخصيص 20 مليار أورو كضمان للقروض ما بين البنوك.</p>	<p>البرتغال</p>

المصدر:

كمال بن موسي، عبد الرحمان بن ساعد، مداخلة بعنوان: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، جامعة الجزائر3، الجزائر ص، ص: 12،13 .

المطلب الثاني.أزمة الديون السيادية :

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الموحدة عرفت بأزمة الديون السيادية لذلك يجب التطرق إلى تعريف أزمة الديون السيادية اليونانية والحلول الواجبة للخروج منها .

أولا.تعريف أزمة الديون السيادية:

توجد العديد من التعاريف لأزمة الديون السيادية نذكر منها:¹
 -تعرف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتجدر الإشارة إلى معظم حكومات العام و تحرص على أن لا تقشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ بتصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور .

¹حسين بورغدة، حنان رحمون، تجربة الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان، إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي، 7،8 ماي، 2013، ص: 7 .

ثانياً. عوامل تفاهم أزمة الدين العام في اليونان:

على الرغم من أهمية الإحصاءات الديون من الناحية المطلقة إلا أن المعيار الأهم في الحكم على مدى خطورة وضع الدين السيادي وهو الناتج نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:¹
جدول رقم (2-3). نسبة الدين السيادي إلى الناتج الداخلي في اليونان:

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الدين إلى الناتج % PIB	112.8	112.7	115.9	113.9	117.5	133.6	123.0	99.5

المصدر:

لشهب مسعود، كعوان سليمان، قراءة في أزمة الديون اليونانية، إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، يومي، 7، 8 ماي 2013. ص: 6.

1- عجز الموازنة المزمّن:

تعود جذور هذه الأزمة إلى ما قبل اليونان إلى الإتحاد الأوروبي حيث لم تكن لها القدرة على التحكم في عجز الميزانية مع العالم معاهدة الاستقرار والنمو تم التوقيع عليها كانت تنص على:

- أن لا يتجاوز عجز الموازن 3%.
- أن لا يتجاوز نسبة الدين الناتج الداخلي 60%.
- معدل التضخم لا يتجاوز 1.5%.

على الرغم من هذا إلا أن اليونان لم تستطع ضبط موازنتها خلال العشر سنوات التي تلت انضمامها للإتحاد وذلك راجع لأسباب التالية:

- الإنفاق العالمي على التسليح.
- التسبب الإداري والفساد.
- تخلف النظام المصرفي .
- ضعف البنية التحتية.
- تخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
- عجز الدول عن جمع الضرائب.

¹ لشهب مسعود، كعوان سليمان، قراءة في أزمة الديون اليونانية، إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة 20 أوت سكيكدة الجزائر، يومي، 7، 8 ماي 2013، ص: 7.

-فقدان اليونان لخصتها في السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الإتحاد الأوروبي وذلك لضعف القدرة التنافسية للصناعات اليونانية بالصناعات الأوروبية.

2-معدل الفائدة على القروض اليونانية:

لقد كانت المفاجأة فيها يخص الأزمة اليونانية وأن الكثير من الدول كانت تعاني من مشكلة عجز الموازنة وتعتمد على مبدأ التمويل بالعجز بمعنى أنها تنفق مالا تملك عن طريق التوسع في الإنفاق لغرض الاستثمار أو حتى أوجه الإنفاق الأخرى وهو مبدأ مستقر نوعا ما، لكن المشكلة ليست في مقدار الدين العام بل في نسبة الدين بالنسبة للقروض اليونانية هو بالأساس كان مرتفعا حوالي 6% ليرتفع إلى 22.50% سنة 2012 .

هذا الأخير يتحدد بمستوى الثقة في الاقتصاد.

الجدول رقم (2-3). معدل الفائدة طويلة الأجل في اليونان:

السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل الفائدة %	09.9	15.75	22.50	11.10

المصدر:

لشهب مسعود، كعوان سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 8،9.

ثالثا. الحلول لأزمة الدين السيادية اليونانية:

وتتجسد هذه الحلول فيما يلي:¹

-تقديم الحكومة اليونانية طلبا في 23 يونيو 2010 إلى منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعل خطة الإنقاذ المالي وتتضمن هذه الخطة قروضا من دول الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي 45 مليار يورو.

-موافقة صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات من مايو 2010 إلى يونيو 2013.

-خصصت اليونان 130 يورو وفضلا عن اتفاق التبادل سندات ديون أثينا مع دائئها من القطاع الخاص ينص على شطب 170 مليار يورو.

-تقديم الدائنون الدوليون قروض تصل إلى 130 مليار يورو وتسدد تدريجيا إلى غاية 2014 .

¹ بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب و الحلول، مجلة الباحث، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، العدد 13، 2013، ص: 61.

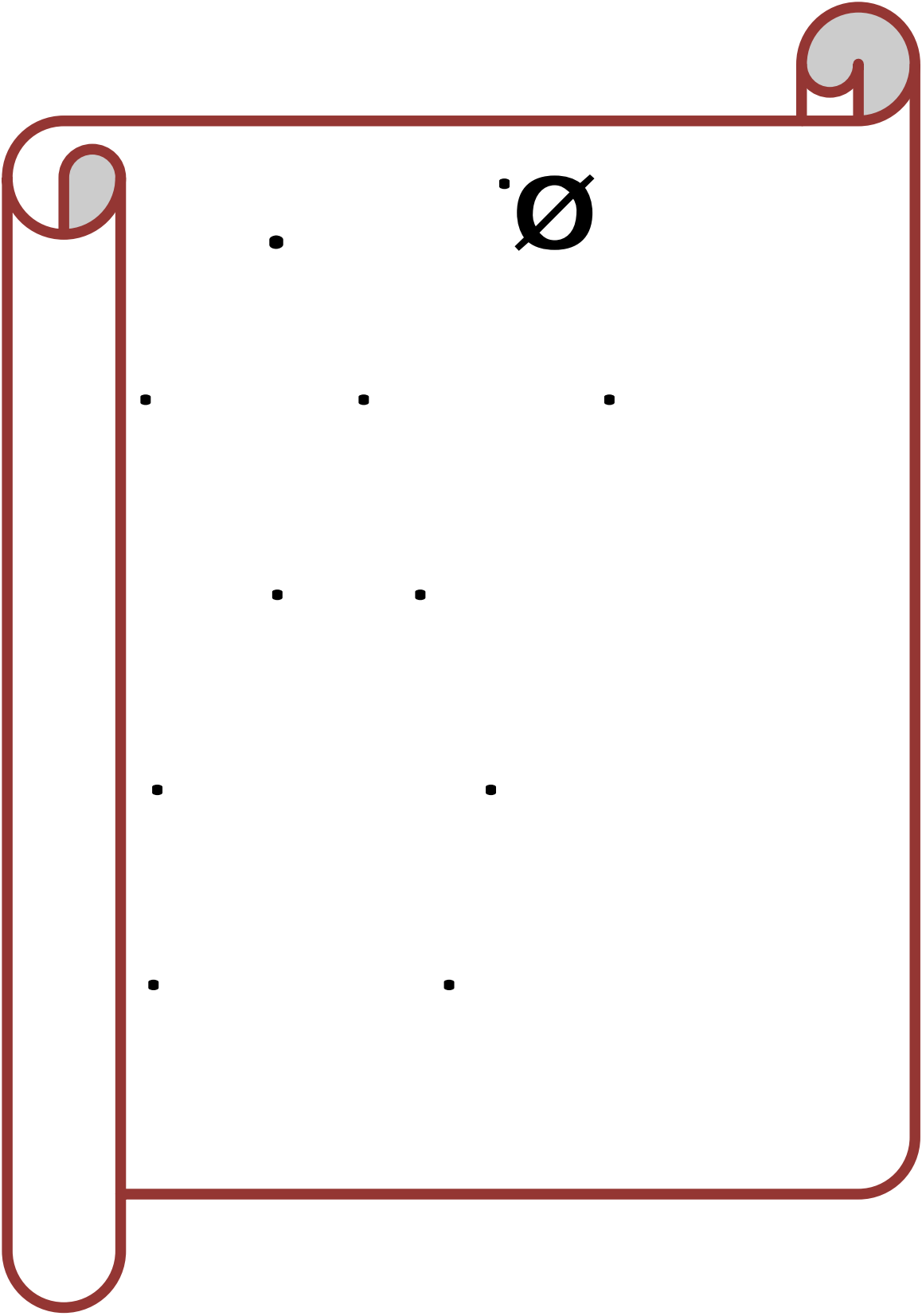
- اتخاذ الحكومة اليونانية حزمه إجراءات تقشفية من أجل كبح عجز الميزانية .
- خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من 1 إلى 5.5 بالمئة عبر تجميد رواتب الموظفين وتقليص مكافأة العمل الإضافي ورفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة والمحروقات.

خلاصة الفصل:

لقد رافقت الأزمات المالية الاقتصاد الرأسمالي منذ الثورة الصناعية، ولكنها تباينت في حدتها ومداهها بين أزمة وأخرى، بحسب الظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه الدول، ومع ذلك فقد دفعت الكثير من علماء الاقتصاد الرأسمالي إلى دراسة هذه الأزمات ومعرفة أسبابها وحلول الأزمة للخروج منها وتجاوزها.

إذ تعرضت مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة وحتى الدول النامية إلى أزمات مالية عديدة اختلفت في الأسباب و الحلول حسب الأنظمة النقدية والمالية المتبعة في تلك الدول كنظم الصرف غير الملائمة للأوضاع الاقتصادية.

ولقد بينت مختلف الأزمات المالية التي مست اقتصاديات هذه الدول، أن أزمة سعر الصرف أو أزمة العملة هي الأكثر تكرارا من الأزمات الأخرى، حيث تتضمن انخفاض حاد في العملة الوطنية، وهبوطا في الاحتياطات الدولية، واحتمال تخلي البلد من نظم الصرف غير الملائمة لأوضاعه الاقتصادية والمالية، أما الأزمة المصرفية فتشير إلى حدوث تسرب كبير للودائع عبر الجهاز المصرفي، وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية موجودات البنوك وارتفاع حجم الديون المتعثرة، والتقلب في أسعار الأصول وفشل المنشآت الصناعية والتجارية في تسديد ديونها للقطاع المصرفي.



تمهيد:

تعتبر البنوك التقليدية والإسلامية وجهة للباحثين والراغبين في توسيع المعارف وخلق لربط الجانب النظري بالتطبيقي وكانت دراستنا في هذا الفصل حول بنك البركة الجزائري ومقارنته بالقرض الشعبي الجزائري ومقارنة المخاطر بين بنك قطر الإسلامي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وعلى هذا الأساس نعوض في هذا الفصل المباحث التالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمخاطر المصرفية في البنوك التقليدية.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين مجموعة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

المبحث الأول. الإطار النظري للمخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية:

المصارف الإسلامية تنطلق ابتداء من نظرة الإسلام للمال التي تقوم على أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيه ما يرضي الله في خدمة عباد الله فليس الفرد حراً مطلقاً يفعل في ماله ما يشاء لأنه يد عارضة والملكية الحقيقية هي لله تعالى.

المطلب الأول. تعريف المصارف الإسلامية:

لم يتفق الباحثون والمنظرون الإسلاميون على تعريف محدد ودقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للمصرف الإسلامي إلا أنهم لم يختلفوا في المضامين الأساسية لهذه المصارف حيث نجد أن تعاريف متعددة للمصرف الإسلامي:¹

عرفته اتفاقية إنشاء -الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية- في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عن الحديث عن شروط العضوية في الإتحاد كالتالي:

« يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك المؤسسات التي تنص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.»

كما عرفت أيضاً: «هي مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا الفائدة ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات بما يتعلق مع الشريعة الإسلامية.»²

وعرفت المصارف الإسلامية على أنها: «مؤسسة مالية مصرفية، تزاوّل أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.»³

المطلب الثاني. أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية:

تعد الخدمات المصرفية وطريقة العمل في المصارف الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر ومن بين هذه المخاطرة نذكر ما يلي:

1-مخاطر الائتمان:

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً أو عليه أن يسلم أصولاً قبل أن يستلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه

¹ عائشة الشرفاري المالقي، البنوك الإسلامية و الفقه و القانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 26.

² أنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص: 131.

³ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي و أثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 27.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

للخسارة المحتملة وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح تكون في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله، أو نتيجة نقص المعلومات الكافية والحقيقية عن أرباح المشاريع التي تم تمويلها على أساس المشاركة أو المضاربة، وفيما يتعلق بصيغة المرابحة فالخطر الائتماني يمثل في مخاطر الطرف الآخر والذي استفاد من تمويل المصرف وتعثر في تجارته.¹

2-مخاطر السعر المرجعي:

بما أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة فإن نتيجة ذلك عدم تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة لكن في الواقع هناك مخاطر، فالمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المختلفة ففي عقد المرابحة مثلا، يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر LIBOR، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد وعلى ذلك، أن تغير السعر المرجعي، فلن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت، ومنه فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.²

3-مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات والأوراق المالية وأسعار العملات، تزايدت حديثا حاليا لحدوث الأزمات المالية وانتقالها من اقتصاد لآخر، يكون وقع هذه المخاطر على البنوك الإسلامية كبيرا نظرا لعدم قدرتها على مراجعة أسعار العقود في البيع مهما كان موضوعه وكذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الآجلة.

4-مخاطر الاستثمار:

توظيفها لأموالها في عقود مضاربة ومشاركة يعرضها لمخاطر هذه الصيغ والتي تكون ناتجة عن تغير السياسة الاقتصادية وتآكل رأس المال، ونقص المعلومات وعدم التزام الشريك بدفع الأرباح ومحدودية استخدام هذه الصيغ في البنوك الإسلامية يجعل المخاطر الناجمة عنها ليس لها تأثير كبير على وضعيتها.³

5-مخاطر السيولة:

وهي عدم قدرة المصرف الإسلامي على الوفاء بالتزاماته مما يعرضه لخسائر محتملة، فالمصارف الإسلامية لا تقدم الأموال قروضا لأجل محددة بل تقوم بتمويل مشاريع حقيقية يصعب في معظم

¹ الأخضر لقلبي، حمزة غربي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية محور الملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، سطيف، الجزائر، ص:9.

² طارق الله خان: حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

³ رقية بوحيزر، مولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي المملكة العربية السعودية، المجلد 23، العدد2، 2010، ص: 3.5.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

الأحيان انضباط مواعيد تصنيفيتها وتحصيل نتائجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ وبترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع.

6-المخاطر الأخلاقية:

أشار العديد من الباحثين إلى الخطر الأخلاقي الكامن في عملية المضاربة التي قد يتصرف الوكيل فيها "وهو صاحب المشروع" الممول من قبل المصرف الإسلامي في غير صالح الأصل، أو قد يلجأ الوكيل إلى إخفاء بعض المعلومات بقصد الحصول على مالا يستحقه من المنافع.¹

7-مخاطر أسعار الصرف:

تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر أسعار الصرف من خلال بيع أو شراء الموجودات والإجارة التي تقوم على تأجير هذه الموجودات.

8-مخاطر التشغيل:

وتكون نتيجة أخطاء ترتكب في البنك سواء كانت معتمدة أو غير معتمدة كأمانة الموظفين الأخطاء المهنية، عدم ملائمة برامج الإعلام الآلي لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

9-مخاطر الثقة:

قد يؤدي معدل عائد منخفض للمصرف الإسلامي مقارنة بمتوسط العائد في السوق المصرفية إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض تقصير من جانب البنك الإسلامي.²

المطلب الثالث.أساليب مواجهة المخاطر في المصارف الإسلامية:

إن وجود المخاطر في البنوك الإسلامية أمر لا مفر منه، لأنها لا يمكنها أخذ العائد إلا إذا كانت مستعدة لتحمل الخسارة و تتبع مجموعة من الطرق التي تمكنه من تخفيف انعكاساتها السلبية عليه:

1-إتباع سياسة التنوع:

وتعني التنوع في نشاط البنك من النواحي التالية: تغطية مناطق جغرافية مختلفة، التعامل مع قطاعات اقتصادية عدة، استخدام صيغ مختلفة وتنوع العملاء...إلخ.

2-إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية:

وذلك عن طريق توعية كل الأطراف الفاعلة في البنك بأهمية إدارة المخاطر في استمرارية البنك ومن متطلبات هذه الإدارة نذكر: تكوين نظام معلومات فعال لإدارة المخاطر، تشكيل إدارة متخصصة في الجانب القانوني، تشكيل إدارة فنية للمخاطر.³

¹ خالد خديجة، غالب عوض الرفاعي، مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية و سبل التقليل منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة عمان، الأردن، يومي 16، 18 أبريل 2007، ص: 28.

² طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 66.67.

³ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص، ص: 441.446.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

3- تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة:

وذلك باقتطاع نسب كافية من الأرباح لتدعيم المركز المالي للبنك، ولكن يجب التفريق ما بين الحصة من الربح العائد للبنك والمودعين.

4- الضمانات والرهن:

تلجأ البنوك الإسلامية إلى طلب الضمانات حماية لأموالها، ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصوراً في مجالات معينة، ولهذا فهي ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها ومدى إمكانية تسيلها، بما يكفل الحفاظ على أموالها.

5- التأمين التكافلي:

التأمين التكافلي وسيلة لتخفيف الخطر، رغم الجدل حول مشروعيتها.

6- الالتزام بمعايير الرقابة الدولية:

لا يوجد ما يمنع البنوك الإسلامية، من الخضوع لمعايير الرقابة ذات الصيغة العالمية والمتجسدة في اتفاقية بازل 1 و 2.¹

¹Abtul rahim Abdul wahad, takful business models based on WAQF, shariah and Actuarail concerns and proposed solution, presented at the second International symposium on takabul, Malaysai, 21,22 february 2006.

المبحث الثاني. الإطار النظري للمخاطر المصرفية في البنوك التقليدية:

سوف نتناول في هذا المبحث إلى تعريف المصارف التقليدية وأنواعها والمخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف وأوجه الاختلاف والتشابه بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

المطلب الأول. تعريف المصارف التقليدية:

هناك تعريف عديدة ومتنوعة للمصرف التقليدي من بينها:¹
« يعتبر المصرف التقليدي نوعا من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وبهذا المفهوم يعتبر البنك التقليدي وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، ومن بين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال ». كما عرفت أيضا: « بأنها مجمع الأنشطة الأساسية الخاصة بالمؤسسات فهو يجمع الودائع من الزبائن ومن جهة أخرى يمنح القروض ».²

المطلب الثاني. أنواع المخاطر في المصارف التقليدية:

اختلفت تقسيمات أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية باختلاف أوجه النظر ومن خلال ذلك سوف نقسم المخاطر إلى ثلاثة أنواع:

أولاً. المخاطر المالية:

تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه المصارف التقليدية والمؤسسات المالية وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف ويتطلب هذا النوع من المخاطر الرقابة والإشراف وهي عدة أنواع نوجزها فيما يلي.³

1- خطر القروض:

تتعلق بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب وتتمج المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروض واجبة السداد في وقت محدد، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في الوقت المطلوب.

أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصوله.

2- مخاطر السيولة:

تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة موجودات والمطلوبات.

¹ سامر جلدة، البنوك التجارية، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص، 14.

² Eric Iamarque, **gestion bancaire, 2 edition, darcios et pearson education, france, 2008, p: 40.**

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 66.67.

3-خطر عدم الملاءة:

هو احتمال عدم قدرة البنك بالتزامه لعملية السداد ويحدث عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية للالتزامات البنك، حيث أن البنوك المركزية دائمة الاهتمام بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف حيث يعتبر ضامن لحقوق المودعين والدائنين.¹

4-خطر سعر الفائدة:

هذه المخاطر تنتج عن تغير أسعار الفوائد صعودا وهبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه، فهناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة تضطر للاقتراض من سوق المصارف لأنه من المحتمل التعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لهذا يتوجب على المصرف المراقبة وإدارة مستمرة للمخاطر.²

ثانيا.المخاطر التشغيلية:

وتتمثل في ضعف الرقابة الداخلية للبنك أو ضعف كفاءة العاملين في البنك والأنظمة، أو حدوث ظروف خارجية، التي قد تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، أما اتفاقية بازل 2 فقد عرفها على أنها: «مخاطر الوقوع في الخسائر الناجمة عن فراغات أو اختلاف يرجع إلى الإجراءات المستخدمة أو النظام الداخلي أو لسبب آخر».³

ثالثا.مخاطر أخرى:

إضافة إلى المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية توجد مجموعة أخرى من المخاطر يمكن أن تتعرض لها البنوك التقليدية ونذكر ما يلي:⁴

1-خطر الإستراتيجية:

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة غياب تخطيط استراتيجي في البنك، الإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين اعتمادا على تحليل القوة الذاتية ويصعب توافر مقاييس كمية في مجال الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية.

¹سعد الله أمال، البنوك التجارية وقياس الخطر العملي، "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مذكرة ماستر، تخصص بنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص: 4.5.

² السنوسي محمد، مختار محمد إبراهيم، إدارة المخاطر الانتمائية في الأزمة المالية العالمية، للمؤتمر الدولي السابع، "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المنظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الأفق، عمان، الأردن، 2009.

³ زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حالة أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، 2012، ص: 85.

⁴ سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المصارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 120.

2-خطر القانوني:

تتعرض البنوك لأشكال عديدة من المخاطر القانونية التي يمكن أن تخفض من أموالها أو تزيد من التزاماتها بصورة مفاجئة، إما نتيجة لعدم توفر المعلومات والقواعد القانونية أن نتيجة لعدم دقتها أو عدم التزام بها أو لعدم كفاية المستندات القانونية، هذا فضلا عن التعرض للمخاطر القانونية الناتجة عن الدخول في أنواع جديدة من المعاملات التي تنظم بعد من الناحية التشريعية.¹

المطلب الثالث. أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية:

من خلال معالجتنا لإدارة المخاطر المصرفية في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وجدنا بعض التشابه في نقاط معينة لكن الاختلاف بينهما هو السائد.

أولاً. أوجه التشابه:

تتمثل أوجه الاتفاق بين النوعين من المصارف في النقاط التالية:²

- 1- البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية كلاهما تتعرضان لنفس المخاطر « أي نظامية وغير نظامية ».
- 2- البنوك الإسلامية والتقليدية تتعرضان لنفس العوامل الخارجية من العولمة والمنافسة والأزمات المالية...إلخ.
- 3- البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تواجهان مخاطر العمل المتعلقة بالنشاط المصرفي حيث نجدهما يتعرضان، للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر لسعر الصرف بالإضافة للمخاطر التشغيلية والأخلاقية.
- 4- وجود أربع مراحل في إدارة النوعين من المصارف.
- 5- اعتماد كلا البنكين على أساليب للتغطية من المخاطر.
- 6- البنوك الإسلامية التقليدية يخصصان أموال لمواجهة المخاطر ويعتمدان على مجموعة من أساليب إدارة المخاطر.
- 7- يخضعان لرقابة داخلية وخارجية من البنك المركزي.
- 8- تتفق المصارف الإسلامية والتقليدية في بعض معايير التمويل والاستثمار « الربحية والسيولة والأمان ».

ثانياً. أوجه الاختلاف:

يمكن نقاط الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية فيما يلي.³

¹ تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري و اتفاقية بازل، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والشركة الجزائرية الاعتماد الإيجاري مذكرة مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص: 63.

² فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 99.

³ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية 2004، ص:

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

1- من حيث التحديات الداخلية:

-البنوك الإسلامية تعمل في بيئة غير ملائمة لنشاطها بل هي ملائمة للبنوك التقليدية بحكم أسبقية هذه الأخيرة.

-الاختلاف في الموارد والاستخدامات توجد مخاطر خاصة بالبنوك الإسلامية تتمثل في مخاطر صيغ التمويل الإسلامية.

-البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بخلاف البنوك التقليدية.

2- في حالة نقص السيولة:

البنوك الإسلامية معرضة أكثر للمخاطر عن غيرها من البنوك التقليدية لأنها لا يمكنها تسهيل أصولها بسرعة ولا يمكنها اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير.

3- الضمانات:

-البنوك الإسلامية لا تقبل الضمانات للشريعة الإسلامية بعكس البنوك التقليدية.

-البنوك التقليدية تعتمد في التغطية من المخاطر على الخيارات والمبادلات والمشتقات المالية بالإضافة للتوريق في حين تحجم البنوك الإسلامية من استخدامها لمخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية.

-وجود رقابة شرعية في البنوك الإسلامية هدفها متابعة نشاط البنك.

-البنوك الإسلامية تقدم التمويل على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومن ثم فهي حريصة في تعاملاتها مع العملاء ولا تمول العملاء من دون أن تقيم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

- تعتبر المعايير الشرعية الفيصل في قبول الاستثمار أو رفضه من قبل البنوك الإسلامية و من أهمها:¹
أ-أن تكون الهدف من المشروع مقبول شرعا، و أن لا يكون فيه ضرر.

ب-يجب أن لا يكون مدخلات المشروع غير مقبول شرعا.

ت-يجب أن لا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعا، كأن يتم إنشاء مصنع لإنتاج الخمر.

ث-عدم استخدام الأدوات والأساليب المحرمة شرعا.

ج-أن لا يكون الاستثمار منهي عنه شرعا وصراحة، مثل ما يعرف بالتمويل بالهامش، أو الدخول في أسواق العملات الآجلة.

-البنوك التقليدية أكثر عرضة للأزمات المصرفية عن البنوك الإسلامية وهذا مفاده أن بنوك إسلامية لها مرونة في إدارة المخاطر المصرفية أكثر من البنوك التقليدية والدليل على ذلك هو الأزمة المالية الحالية.

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص، ص: 416.417.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

المبحث الثالث. دراسة مقارنة بين مجموعة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

سيتم في هذا المبحث إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة من البنوك الإسلامية والتقليدية وقياس أهم مؤشرات المخاطرة في كل بنك والخروج بأفضل الفروقات ما بينهم وأهم أكبر عرضة لمواجهة الخطر من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول. مقياس المخاطرة بين بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري:

سنتناول في هذا المطلب تعريف كل من بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وقياس الخطر ما بينهم.

أولاً. تعريف بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة ومعتمدة لدى بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990).

يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري وبنك الأعمال والاستثمار حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990 بصفة الأولى، وتنظم أعماله المادة 3 من الفقرة 08 من قانونه الأساسي بصفته الثانية.¹

إن الهدف الرئيسي لبنك البركة هو تحقيق مختلف العمليات المصرفية المالية للاستثمار والتمويل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ولقد سمح لمجموعة البركة بتحويل المبالغ إلى الجزائر قصد إنشاء الشركة، وهو يصنف ضمن البنوك الشاملة بحيث يؤمن مجموعة من العمليات البنكية كالتمويلات التجارية الخارجية، نشاطات الصندوق والمحفظة، البطاقات الإلكترونية... الخ .

كما يعتبر مؤسسة بنكية تقوم بالإيجار ورأس المال المخاطر.²

وإن الغاية من إنشاء بنك البركة في الجزائر هو تحقيق التالي:³

1- وضع نظام مصرفي عال يهتم بتقوية وتمويل الاقتصاد الوطني.

¹ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص:203.

² بلعبيدي عائدة عبير، أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل (غير منشورة)، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006، ص: 150.

³ عجة الجبالي، مرجع سبق ذكره، ص:235، 236.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

2- محاربة التضخم المزمع من خلال تبني سياسة نقدية صارمة يشترك في تصورها وإنجازها المؤسسة المصرفية بكل أنواعها وطنية كانت أم أجنبية.

3- وضع حد لتهرب الأموال ويكون ذلك عن طريق تحسين آليات الادخار.

4- عدم التمييز بين المتعاملين العموميين أو الخواص الوطنيين أو الأجانب.

أقلمة البنوك مع قواعد المنافسة المصرفية الناتجة عن تطبيق سياسة اقتصاد السوق وبناء على هذه الغايات يتساوى بنك البركة الجزائري، مع البنوك الوطنية في المعاملة والمنافسة وأشكال التسويق المصرفي.

ثانيا. تعريف القرض الشعبي الجزائري:

تأسس القرض الشعبي الجزائري في عام 1966 برأس مال أولي قدره 150 مليون دينار جزائري وهذا البنك في الأساس دمج لعدة بنوك منها جزائرية، كانت متواجدة في عهد الاستعمار وهي: البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري لوهان ولقسنطينة ولعنابه والبنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة وأخرى أجنبية منها شركة مرسيليا سنة 1968 وفي عام 1988 تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار و 89000 حساب تجاري للزبائن،
وبعدما أوفى البنك كل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض، القانون رقم 90 / 10 تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر من مهامه تعزيز التنمية في مجالات الصحة، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية.

ثالثا. مؤشرات قياس المخاطر بين بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري:

وتتقسم مؤشرات المخاطرة إلى مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة:¹

¹ رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2014، ص: 28.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

1- مخاطر رأس المال :

الجدول رقم (3-1). معدل مخاطر رأس المال للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري:

الوحدة. %

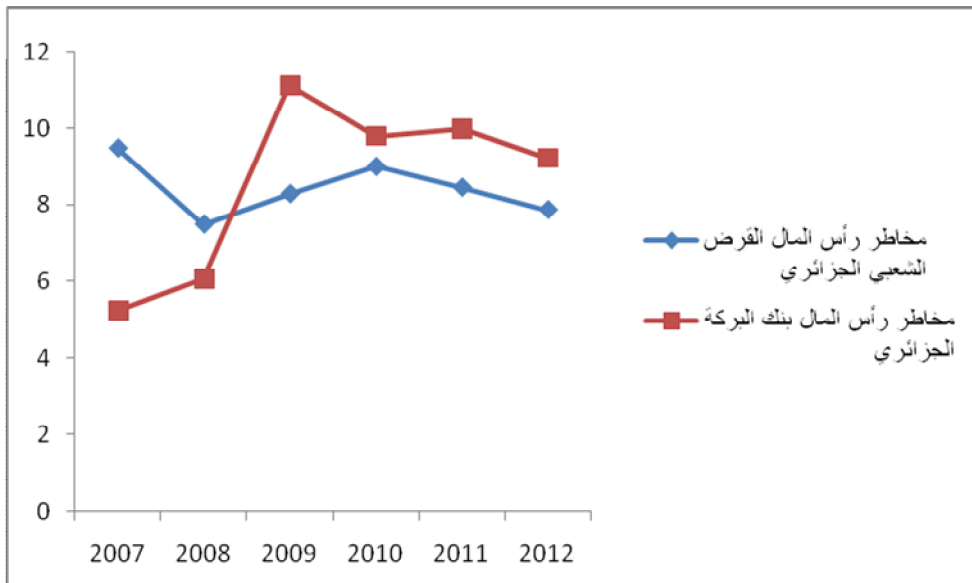
البيان	السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة مخاطر رأس المال في القرض الشعبي الجزائري		9.49	7.49	8.29	9.01	8.46	7.87
نسبة مخاطر رأس المال في بنك البركة الجزائرية		5.24	6.08	11.11	9.79	9.97	9.22

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المواقع الالكترونية.

<http://www.cpa-bank.com>

<http://www.albaraka-bank.com>

الشكل رقم (3-1). تطور نسبة مخاطر رأس المال للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائرية:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن نسبة مخاطر رأس المال شهدت في سنة 2007 نسبة

مرتفعة تقدر بـ 9.49% وهي أعلى نسبة حققها القرض الشعبي الجزائري، مقارنة ببنك البركة الجزائري

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

التي قدرت نسبة ب 5.24% أما في سنة 2008 انخفضت النسبة إلى 7.49% بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري.

أما بنك البركة الجزائري فارتفعت النسبة قدرت ب 6.08% وفي سنة 2009 عادت وارتفعت النسبة إلى 8.29% في القرض الشعبي الجزائري، و ب 11.11% بنسبة لبنك البركة الجزائري وفي سنة 2010، 2011، و 2012 انخفضت النسبة بشكل مستمر بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري كانت هناك فروق حيث قدرت ب 9.01% و 8.46% و 7.87% على التوالي.

أما بنك البركة الجزائري فقدر المعدل المتوسط ب 9.56%

2- مخاطر الائتمان:

الجدول رقم (3-2). معدل مخاطر الائتمان للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري:

الوحدة. %

2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
						البيان
0.84	0.15	8.36	8,99	11.21	18	نسبة مخاطر الائتمان في القرض الشعبي الجزائري
11.30	10.90	10.53	8.17	8,14	10.48	نسبة مخاطر الائتمان في بنك البركة الجزائري

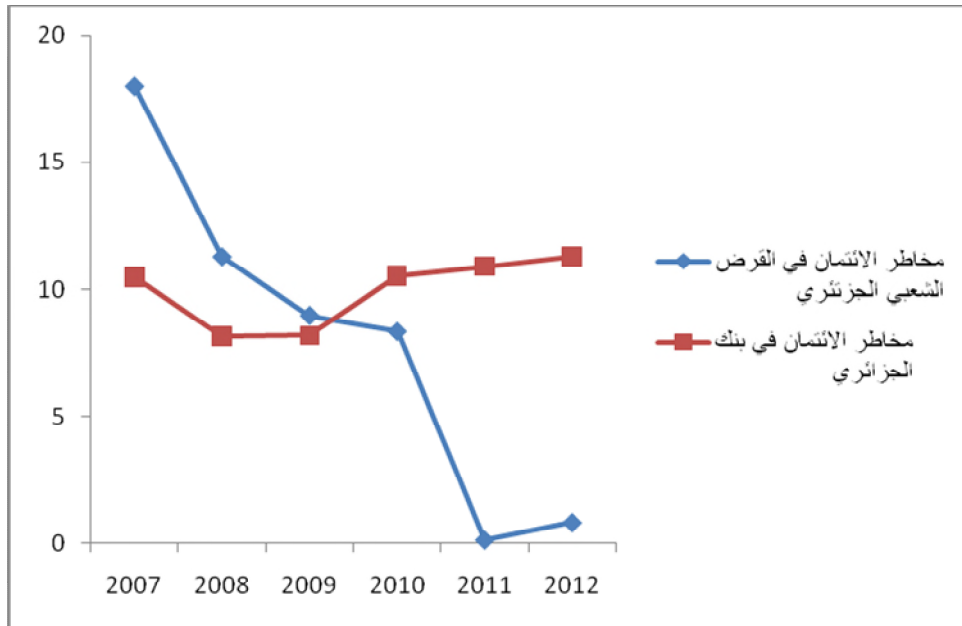
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المواقع الإلكترونية.

<http://www.cpa-bank.com>

<http://www.albaraka-bank.com>

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

الشكل رقم (3-2). تطور نسبة مخاطر الائتمان للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائرية:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) أن مخاطر الائتمان سنتي 2007 و 2008 قدرت ب 18% و 11.21% النسبتين الأعلى في القرض الشعبي الجزائري مقارنة ببنك البركة الجزائري الذي حقق 10.48% و 8.41% أما السنوات ما بين 2009 و 2012 فنلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري شهد ارتفاع في سنة 2009 فقدت ب 8.99% وانخفاض في سنتي 2010 و 2012 حيث قدرت ب 8.36% و 0.84% وانخفاض حاد سنة 2011 حيث قدرت ب 0.15% . لكن بنك البركة شهد ارتفاعا مستمر من سنة 2009 إلى 2012 حيث قدرت النسب ب 8.17% و 10.53% ، 10.90% ، ثم 11.30% .

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

3- مخاطر السيولة:

الجدول رقم (3-3). معدل مخاطر السيولة للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري:¹

الوحدة. %

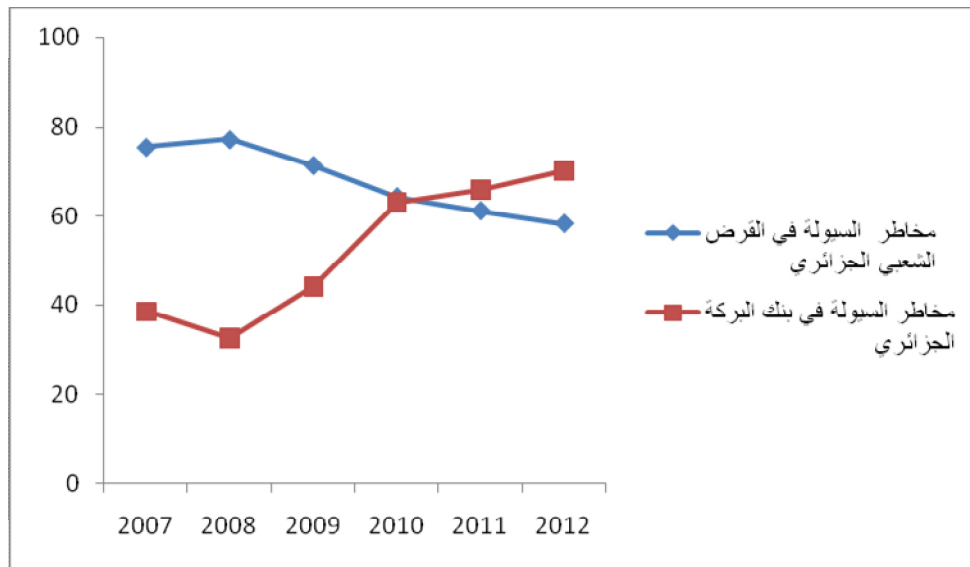
البيان	السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة مخاطر السيولة في القرض الشعبي الجزائري		75.51	77.26	71.39	64.29	61.14	58.25
نسبة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري		38.48	32.50	44.08	63.02	65.80	70.24

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المواقع الإلكترونية.

<http://www.cpa-bank.com>

<http://www.albaraka-bank.com>

الشكل رقم (3-2). تطور نسبة مخاطر الائتمان للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائرية:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

¹ رتيبة بركيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 29، 33.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

من خلال الجدول رقم (3-3) يمكن القول أن مخاطر سنة 2007 قدرت بـ 75.51% في القرض الشعبي الجزائري أما بنك البركة الجزائري فقدرت النسبة بـ 38.48% وفي سنة 2008 ارتفعت النسبة لتصل إلى 77.26% وهي أعلى نسبة في القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة، أما بنك البركة الجزائري فقدرت بـ 32.50% وهي أقل نسبة في بنك البركة الجزائري خلال سنوات الدراسة أما السنوات 2009 إلى 2012 .

فلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري شهد انخفاضا مستمرا ليصل في سنة 2012 إلى 58.25% أما بنك البركة الجزائري شهد ارتفاع مستمر فوصلت النسبة في سنة 2012 إلى 70.24%.

المطلب الثاني. مقياس المخاطرة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومصرف قطر إسلامي:

سنتناول في هذا المطلب تعريف كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومصرف قطر الإسلامي وقياس الخطر بينهم.

أولاً. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري:

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 82-106 ومن أهم وظائفه الأساسية تمويل :

- الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.

- الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

- الهياكل و أنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية التقليدية.¹

ثانياً. نبذة موجزة عن مصرف قطر الإسلامي:

تأسس سنة 1982، يقدم كافة الخدمات المصرفية والأنشطة الاستثمارية متنوعة، تتم أعماله وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

يعتبر من أهم البنوك الإسلامية في قطر والعالم الإسلامي يطبق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي، في إطار التزامه بهذه الاتفاقية فقد اهتم ببناء اللبنة الأولى لتطبيقها بحرصه على تكوين إدارة للمخاطر.²

ثالثاً. مؤشرات قياس المخاطر بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومصرف قطر الإسلامي:

سوف نتطرق إلى دراسة أهم المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومصرف قطر الإسلامي واستخلاص أهم النتائج في هذه المقارنة.

1-مقاييس الخطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري:

والجدول التالي يضم مختلف المخاطر التي تواجه البنك التقليدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

¹ محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 134.
² رقية بو خيضر، مولودة لعربية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2، مجلة جامعية الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، المجلد 23، العدد، 2، 2010، ص: 34.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

جدول رقم (3-4). معدلات المخاطرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري:

الوحدة. %

2007	2006	2005	2004	2003	نوع المخاطر
					المخاطر الائتمانية:
3.72	3.55	3.31	4.88	3.90	-مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض
1.93	4.60	3.29	1.12	1.30	-احتياطي خسائر القروض/ القروض
					مخاطر السيولة:
54.49	62.93	83.84	64.38	49.96	-القروض/ الودائع
					مخاطر أسعار الفائدة:
78.93	86.17	88.37	85.06	85.27	-الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول
					مخاطر التشغيل:
-	-	-	8402.60	7327.14	-إجمالي الأصول/ عدد العمال
					مخاطر رأس المال:
5.68	8.03	9.46	9.38	8.90	-حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات 2003 إلى غاية سنة 2007.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن:

-نسبة المخاطر الائتمانية في حدود 3 إلى 5% وذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض.

أما احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض فالنسب بين 1 إلى 5% وسجلت أعلى نسبة في 2006 حيث قدرت بـ 4.6%.

-مخاطر السيولة هي الأخرى مرتفعة حيث تفوق في الغالب نسبة 50% وقد سجلت 2005 أعلى نسبة حيث قدرت بـ 83.84% .

-مخاطر أسعار الفائدة مرتفعة فقد وصلت سنة 2005 إلى حوالي 88.37% .

أما عن المخاطر رأس المال فالنسب كانت فوق 8% من 2003 إلى سنة 2006 لتتخفف النسبة إلى 5.68% سنة 2007 وبالتالي فبنك الفلاحة والتنمية الريفية معرض لمخاطر رأس المال ومن

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

ثم وجب عليه زيادة رأس المال لحماية أموال المودعين.

2-مقاييس الخطر في مصرف قطر الإسلامي:

ولتفسير مخاطر مصرف قطر الإسلامي ندرج أهم مؤشرات المخاطر في البنك الإسلامي.

جدول رقم (3-5). معدلات المخاطرة في مصرف قطر الإسلامي:

الوحدة. مليار ريال قطري

السنة	2005	2006	2007	2008
رأس المال 2+1	2.02	3.30	4.28	5.49
الأخطار الإجمالية	7.17	10.38	16.04	24.93
تغير رأس المال %	-	63.37	36.63	23.87
تغير الأخطار %	-	44.85	54.46	55.39
رأس المال 1	1.94	3.30	4.28	5.49
رأس المال 2	0.082	0.094	0.337	0.231
نسبة 2 إلى 1	4.25	2.2	7.31	4.39
السيولة الفائضة	-	0.832	0.784	1.28
نسبة السيولة %	-	102	104	105

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقرير السنوي للبنك من 2002 إلى غاية سنة 2008.

من خلال الجدول رقم (3-5) يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

-عرف رأس المال زيادة معتبرة سنة 2006 وذلك لبداية التطبيق التجريبي لاتفاقية بازل 2.

-يشكل رأس المال التكميلي نسبة ضعيفة من رأس المال الأساسي لعدم استخدامها للقروض المساندة

وهي ميزة تنفرد بها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

وما يمكن الحكم عن البنكين أن كلاهما له مخاطر تكون شديدة بالنسبة له ورغم ذلك فمصرف قطر

الإسلامي معرض لمخاطر أقل حدة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث. أوجه التشابه والاختلاف بين مقاييس المخاطرة:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نقاط التشابه بين المخاطر في بنك البركة الجزائري والقروض

الشعبي الجزائري بالإضافة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومصرف قطر الإسلامي ونقاط

الاختلاف بينهم.

الفصل الثالث دراسة مقارنة لإدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

أولاً. نقاط التشابه بين بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري:

- كل من بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري يتعرضان لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان مخاطر رأس المال.

- يستخدم كل من بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري أساليب وطرق لتغطية المخاطر المصرفية.

- بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري يخصصان أموال لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

ثانياً. نقاط الاختلاف بين بنك البركة الجزائري والقرض الشعبي الجزائري:

- القرض الشعبي الجزائري أكثر عرضة لمخاطر رأس المال من بنك البركة الجزائري حيث تقدر النسبة ب 9.49% بينما تقدر النسبة بينك البركة الجزائري ب 5.24% سنة 2008.

- مخاطر الائتمان في القرض الشعبي الجزائري أكبر من بنك البركة الجزائري حيث قدرت النسبة في القرض الشعبي الجزائري ب 11.21% وفي بنك البركة الجزائري تقدر ب 8.14% سنة 2008.

- ارتفعت نسبة مخاطر السيولة في القرض الشعبي الجزائري حيث قدرت ب 77.26% أما بنك البركة الجزائري فهي منخفضة حيث تقدر ب 32.50% خلال سنوات الدراسة.

ثالثاً. نقاط التشابه بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومصرف قطر الإسلامي:

- يتعرض كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومصرف قطر الإسلامي لمخاطر مصرفية كمخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة... الخ.

- يحاول كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومصرف قطر الإسلامي البحث عن أساليب وطرق لتغطية المخاطر المصرفية.

رابعاً. نقاط الاختلاف بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومصرف قطر الإسلامي

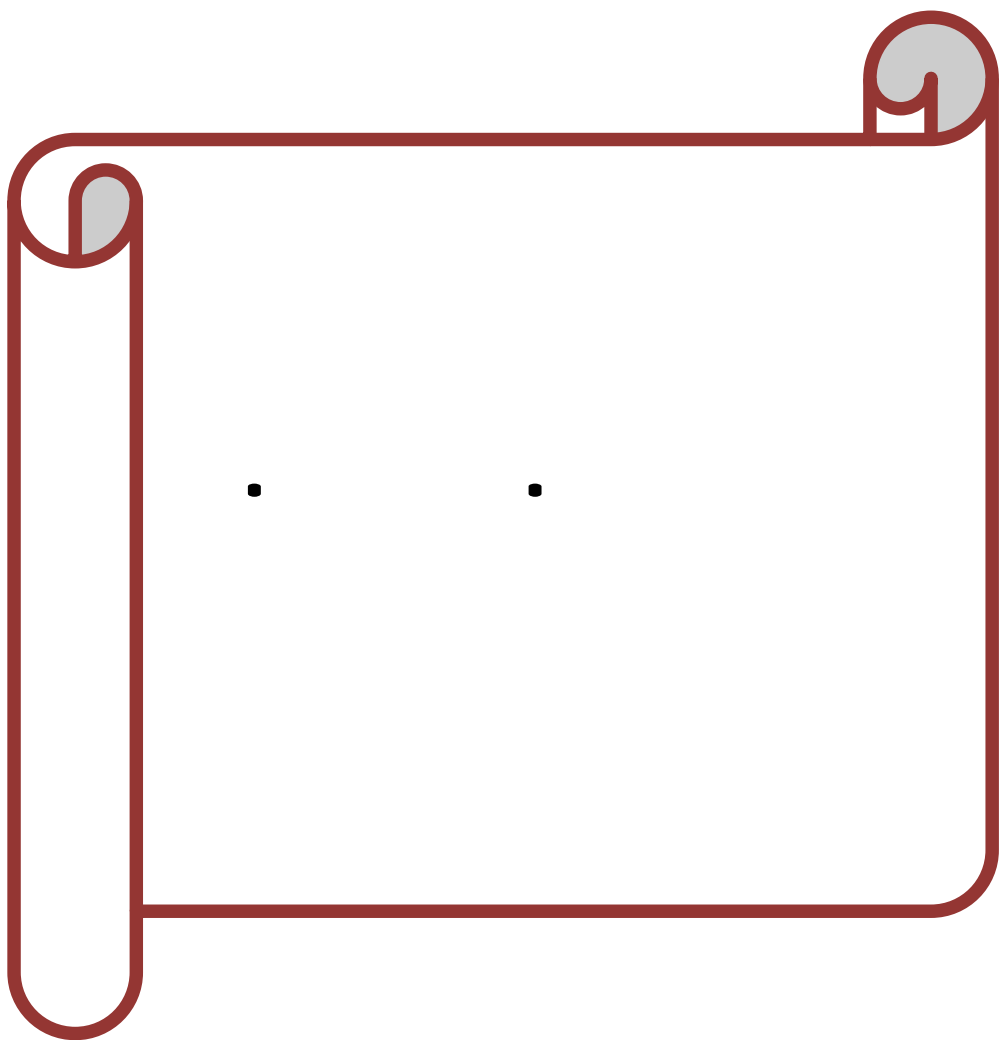
- يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري لمخاطر رأس المال أكبر من مصرف قطر الإسلامي.

- مخاطر السيولة في مصرف قطر الإسلامي تفوق مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري أكثر عرضة لمخاطر سعر الفائدة مقارنة بمصرف قطر الإسلامي.

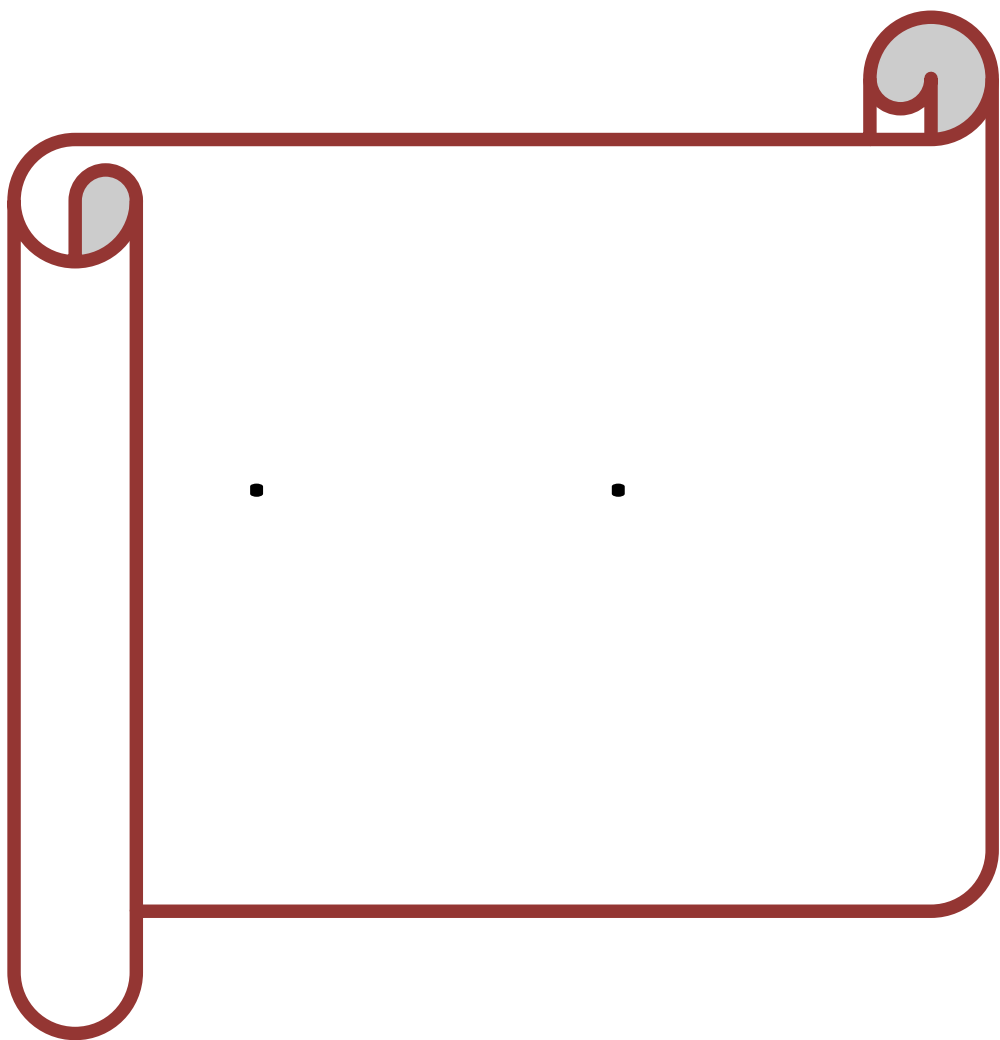
خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى قياس مؤشرات المخاطر المصرفية بالبنوك الإسلامية والتقليدية وذلك من خلال دراسة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ومقارنتهما بمصرف قطر الإسلامي وبنك البركة الجزائري حيث سارع هذا الأخير في وضع دليل لإدارة المخاطر المصرفية ليعمل به في المستقبل لمسايرة التطورات الحاصلة على النظام المصرفي و الاستفادة بما جاءت به مقررات لجان بازل الدولية.





.
 -4
 ù
 :
 ù
 -1
 -2
 -3
 -4
 ù -5
 ù
 ù -6
 ù
 :
 ù
 ù -1
 3 ù -2
 -3



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

- 1- احمد شعبان علي ،انعكاسات المتغيرات المعاصرة علي القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،2006.
- 2- أنس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 3- حسني علي خربوش وآخرون، الأسواق المالية مفاهيم و تطبيقات، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2010 .
- 4- حمزة محمود الزبيري،إدارة المصارف الاستراتيجية ، تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ،مؤسسة الورق ، عمان ،الأردن ،2000.
- 5- حيدر يونس الموسوي،المصارف الإسلامية أداؤها المالي و أثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 6- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
- 7- دريد كمال ال شيب ، إدارة البنوك المعاصرة ،دار المسيرة لنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2012.
- 8- سامر جلدة، البنوك التجارية، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 9- سليمان ناصر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة(مع دراسة تطبيقية علاقة بنك البركة ببنك الجزائر) الطبعة الأولى ،مكتبة الريام ،الجزائر ،2006.
- 10- سمير الخطيب، قياس إدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المصارف الإسكندرية، مصر، 2005.
- 11- شابرا محمد عمر،احمد حبيب،الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية ،المصرف الإسلامي للتنمية،جدة ،السعودية،الطبعة الأولى،2006.
- 12- شقيري نوري موسى،محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد،سوزان سمير ذيب ،إدارة المخاطر دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012.
- 13- صادق راشد الشمري،إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن،2013.
- 14- صالح صالح،الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،دار الهندي للطباعة الجزائر،2010.
- 15- طارق جمال،إستراتيجية إدارة المخاطر،دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،2011.
- 16- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية 2004.
- 17- عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،الطبعة الأولى،2014.
- 18- عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2000.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
- 20- عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع عمان،الأردن،2005.

- 21- عمر يوسف عبد الله عابنة، الأزمة المالية المعاصرة، عالم الحديث لنشر و التوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2011.
- 22- عيسى سلامة شنطاوي، الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس النشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009 .
- 23- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 24- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 25- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
- 26- محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- 26- منير إبراهيم هندي، لفكر الحديث في إدارة مخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2009.
- 27- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرابية للنشر والتوزيع عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2009 .
- 28- يوسف مسعداوي، دراسات في المالية الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013 .

ب-المجلات:

- 1- بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب و الحلول، مجلة الباحث جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، الجزائر، العدد 13، 2013.
- 2- رقية بوحضر، مولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي المملكة العربية السعودية، المجلد 23، العدد 2 20103.
- 3- عبد الله جنابة، فائزة لعراف، الأزمات المالية، والمصرفية العالمية السمات والخصائص المشتركة دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،العدد التاسع والعشرون فيفري 2013 .
- 4- نبيل حشاد، إدارة المخاطر المصرفية وأنواعها وارتباطها بالحوكمة وإدارتها، مجلة اتحاد المصارف، العدد 29، لبنان، بيروت، 2005.

ج- التقارير:

- 1- أبو عتروس عبد الحق،الوجيز في البنوك التجارية(عمليات،تقنيات،تطبيقات)،جامعة منتوري قسنطينة،2000.
- 2- بوعشة مبارك ،إدارة المخاطر البنكية (مع الإشارة لحالة الجزائر)،المركز الجامعي العربي بن مهدي ،أم البواقي ،الجزائر.
- 3- جاسم المنايعين إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي،2004.
- 4- حسين جود كاظم ، منذر جبار داغر،القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع الرقابة المصرفية الدولية ، بازل 2 ، العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية .
- 5- طارق الله خان،حبيب احمد، إدارة المخاطر،(تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية) ترجمة عثمان بن بابكر احمد، البنك الإسلامي للتنمية،مكتبة الملك فهد الوطنية،جدة، السعودية 2003.

- 6- عائشة الشرفاوي المالقي، البنوك الإسلامية والفقہ والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 2000.
- 7- عبد المطلب عبد المجيد، إدارة الأزمات العالمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2014.
- 8- كمبيون انيتا، تحسين الضبط الداخلي: دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر، شبكة التمويل الأصغر، واشنطن، أمريكا، 2000.
- 9- منشورات اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي ومقومات نجاحه، بيروت، لبنان 2001.

د. الملتقيات:

- 1 -
- 2 -
- 3 -
- 4 -
- 5 -
- 6 -
- 7 -
- 8 -
- 13 14 2009

Ø	Ù	- 4
2004		
		- 5
	Ù	
		. 2013
Ù		- 6
Ø	2 Ø	- 7
2012	Ù	
	Ù	- 8
2010	"	
		- 9
	Ø	
	2012	
"	Ø	- 10
2009	"	
	Ù	- 11
	Ø	
	Ù	
	2007	

- القوانين و المراسيم التشريعية:

- 1- المادة 104 من القانون رقم 10/09 المؤرخ في 14 أبريل 1990، والمتضمن قانون النقد و القرض لسنة 1990.
- 2- المرسوم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982.

A- ouvrages .

- 1 - Abdul rahim Abdul wahad, **takful business models based on WAQF, shariah and Actuarail concems and proposed solution, presented at the second Internationl symosium on takabul**, Malaysai, 21,22 february 2006.

-
- 2 - Basel 3, **international framework for risk measurement standards and monitoring** .Basel committee on banking. Supervision .remember, 2010, www.bis.org.
- 3 - Eric lamarque, **gestion bancaire, 2 edition, dareios et pearson education**, france, 2008.
- 4 - examples form east Asia, jounal of economic education,2007,vol , no 1.
- 5 - Français desmicht , **pratique de l'activitie bancaire 2 eme edition dunand**, 2007.
- 5 - ibid.
- 7 - Iim koller,marc goedhart,david wessels , (2010), valuation ,**masasuring and managing the value of companies**, Fifth edition,john wiley sons inc,hobok,non jersey.
- 8- International conrvergenceof capital measurementand capital standards.** Basel committeeon banking superrision, June 2006, p:36
- 9 - Rajam-ramkishen, **financial erisis**, capital Qutfons ,and policy responses.
- 10 - Sophie brana , michel cazals ,pascal kanffmann, **économie monétaire et financiere, 2éme édition, dunod** , paris, France,2003.
- 11- Sylvie de coussergues, **gestion de la banque**, édition dunod, paris, France.

ثالثًا . مواقع الأنترنت:

<http://www.albaraka-bank.com>

<http://www.cpa-bank.com>

<http://www.albaraka-bank.com>